التأثيرات المتبادلة بين السياسة الداخلية الإيرانية والاستراتيجية الإقليمية في الخليج

د. مالك الحافظ

مقدمة

خلفية البحث

إيران تلعب دوراً محورياً في منطقة الخليج، وذلك بفضل موقعها الجغرافي الاستراتيجي، حجمها السكاني الكبير، ومواردها الطبيعية الهائلة، خاصة النفط والغاز. منذ الثورة الإسلامية في عام 1979، أصبحت إيران لاعباً رئيسياً يسعى إلى بسط نفوذه الإقليمي من خلال سياسات تهدف إلى حماية النظام السياسي الإسلامي وتصدير الثورة الإسلامية إلى دول الجوار.

الدور المحوري لإيران في منطقة الخليج:

الموقع الجغرافي والاستراتيجي:

تقع إيران على الساحل الشمالي للخليج العربي، وتتحكم في مضيق هرمز، أحد أهم ممرات الشحن البحري للنفط في العالم. هذه السيطرة تمنحها نفوذاً كبيراً على

التجارة العالمية للطاقة، وتجعلها لاعباً رئيسياً في معادلات الأمن الإقليمي والدولي.

الموارد الطبيعية:

تحتل إيران المرتبة الثانية عالمياً من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي والرابعة من حيث احتياطيات النفط. هذه الثروة الطبيعية تمنح إيران قدرات اقتصادية كبيرة تمكنها من تمويل استراتيجياتها الإقليمية وتعزيز تأثيرها في المنطقة.

التأثير الثقافي والديني:

تمثل إيران قوة شيعية كبيرة في منطقة ذات أغلبية سنية، مما يجعلها مركزاً للطموحات الإقليمية لقيادة الشيعة. هذا التأثير الديني يُستخدم كأداة لتعزيز علاقاتها مع الجماعات الشيعية في دول الخليج، مثل العراق، ولبنان، والبحرين، واليمن.

تأثير السياسة الداخلية على الاستراتيجية الإقليمية:

السياسة الداخلية الإيرانية، التي تتسم بوجود توازن دقيق بين القوى السياسية المختلفة مثل المحافظين والإصلاحيين، تؤثر بشكل مباشر على كيفية صياغة وتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية في الخليج.

التحديات الاقتصادية:

العقوبات الدولية والمشاكل الاقتصادية الداخلية، مثل التضخم والبطالة، تضغط على الحكومة الإيرانية للبحث عن تحالفات وشراكات إقليمية تدعم اقتصادها وتخفف من تأثير العقوبات. هذا يدفع إيران إلى تعزيز علاقاتها مع دول غير غربية وتبني سياسات قد تكون تصادمية مع دول الخليج.

الصراع بين المحافظين والإصلاحيين:

التوترات السياسية الداخلية بين التيارات الإصلاحية والمحافظة تؤثر على كيفية تعامل إيران مع دول الخليج. في بعض الأحيان، قد تؤدي سيطرة المحافظين إلى تبني سياسات أكثر تشدداً، مما يزيد من التوترات الإقليمية. بينما في فترات السيطرة الإصلاحية، قد تسعى إيران إلى تحسين علاقاتها مع دول الخليج وتجنب الصدامات.

التأثيرات الأمنية:

الحرس الثوري الإيراني، الذي يعد قوة سياسية وعسكرية داخلية، يلعب دوراً حاسماً في تشكيل وتنفيذ السياسة الإقليمية. تأثيره يتجلى في الدعم العسكري واللوجستي للجماعات الشيعية في الخليج، والذي يعزز من قدرة إيران على التأثير في الشؤون الداخلية لدول المنطقة.

إجمالاً، يمكن القول أن السياسة الداخلية الإيرانية ليست مجرد عامل محلي بل عنصر فاعل يؤثر بشكل مباشر على استراتيجيتها الإقليمية في الخليج. هذا التفاعل الديناميكي بين العوامل الداخلية والخارجية يجعل من إيران لاعباً معقداً وصعب

التنبؤ في المنطقة، حيث تسعى دائماً للحفاظ على توازن بين طموحاتها الإقليمية وضغوطها الداخلية.[1]

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في استكشاف العلاقة المعقدة والمتشابكة بين السياسة الداخلية الإيرانية واستراتيجيتها الإقليمية في منطقة الخليج. تعكس هذه العلاقة تفاعلاً ديناميكياً بين العوامل الداخلية، مثل الصراعات السياسية، والتحديات الاقتصادية، والدينية، والأمنية داخل إيران، وبين الاستراتيجيات التي تتبناها الدولة لتحقيق نفوذ إقليمي وضمان مصالحها في الخليج.

ينبثق التساؤل الرئيسي للبحث من الحاجة إلى فهم مدى تأثير السياسة الداخلية الإيرانية على قراراتها واستراتيجياتها في الخليج، وكيف تؤثر تلك الاستراتيجيات الإقليمية بدورها على المشهد الداخلي في إيران. يتطلب هذا الفهم تحليل كيف يمكن للعوامل الداخلية، مثل التوترات بين التيارات الإصلاحية والمحافظة، والضغوط الاقتصادية، ودور الحرس الثوري، أن تؤثر على السياسات الإيرانية تجاه دول الخليج. وبالمقابل، كيف يمكن لتحديات المنطقة، مثل النزاعات الإقليمية والمنافسة على النفوذ، أن تعزز أو تضعف تلك العوامل الداخلية.

---

[1] Posch, Walter. "The Third World, Global Islam and Pragmatism: The Making of Iranian Foreign Policy." The International Spectator, vol. 49, no. 4, 2014, pp. 85-102.

تتمحور مشكلة البحث حول فهم هذا التفاعل المعقد بين الداخل والخارج، وكيف يمكن لهذا التفاعل أن يشكل مستقبل السياسة الإيرانية ودورها في منطقة الخليج. هل يمكن لإيران أن تحافظ على توازن بين ضغوطها الداخلية وطموحاتها الإقليمية، أم أن هذا التوازن سيتعرض للخلل في ضوء التحديات المتزايدة؟ هذا هو السؤال الأساسي الذي يسعى البحث للإجابة عليه.

أهداف البحث

فهم التفاعلات بين السياسة الداخلية الإيرانية والاستراتيجية الإقليمية في الخليج:

يهدف البحث إلى استكشاف وتحليل الكيفية التي تتفاعل بها السياسة الداخلية الإيرانية مع استراتيجياتها الإقليمية في منطقة الخليج. سيُسلط الضوء على العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية الداخلية التي تؤثر على صنع القرارات الخارجية لإيران، وخاصة في إطار علاقاتها مع دول الخليج.

تحليل تأثير الديناميات الداخلية الإيرانية على قرارات السياسة الخارجية تجاه الخليج:

يسعى البحث إلى تحديد كيفية تأثير الصراعات الداخلية بين التيارات السياسية المختلفة (مثل المحافظين والإصلاحيين)، وكذلك الضغوط الاقتصادية والاجتماعية داخل إيران، على صياغة وتنفيذ استراتيجياتها الإقليمية. سيتم

التركيز على مدى تأثير هذه العوامل في تعزيز أو تقويض طموحات إيران الإقليمية.

استكشاف كيفية تأثير التحديات الإقليمية في الخليج على السياسة الداخلية لإيران:

يهدف البحث إلى دراسة تأثير التحديات الإقليمية، مثل النزاعات المسلحة والتوترات السياسية مع دول الخليج، على الوضع الداخلي في إيران. سيُبحث في كيفية تأثير هذه التحديات على الاستقرار السياسي والاجتماعي داخل إيران، وكيفية تفاعل القوى السياسية الداخلية مع هذه التحديات لتحديد مواقفها واستراتيجياتها.

تقييم نتائج التفاعل بين السياسة الداخلية والاستراتيجية الإقليمية لإيران:

يهدف البحث إلى تقييم النتائج المترتبة على التفاعل المستمر بين السياسة الداخلية الإيرانية واستراتيجيتها الإقليمية. سيتم دراسة تأثير هذا التفاعل على استقرار المنطقة، وعلى قدرة إيران على تحقيق أهدافها الإقليمية، وكذلك على علاقاتها مع القوى الإقليمية والدولية.

تقديم توصيات لصانعي القرار والمحللين السياسيين:

بناءً على النتائج المستخلصة من البحث، يهدف البحث إلى تقديم توصيات عملية لصانعي القرار والمحللين السياسيين لفهم أفضل للعلاقة المعقدة بين السياسة الداخلية الإيرانية واستراتيجيتها الإقليمية. سيتم التركيز على اقتراح سياسات

وإجراءات يمكن أن تساعد في تحسين الاستقرار الإقليمي وتقليل التوترات بين إيران ودول الخليج.

أهمية البحث

يكتسب هذا البحث أهمية كبيرة نظراً للدور المحوري الذي تلعبه إيران في منطقة الخليج، وتأثير سياساتها الداخلية على استراتيجياتها الإقليمية. تتجلى أهمية البحث في عدة جوانب:

الفهم العميق للتفاعلات الإقليمية:

تعتبر منطقة الخليج من أكثر المناطق استراتيجية في العالم، حيث تتداخل فيها المصالح الدولية والإقليمية. يوفر هذا البحث فهماً أعمق للتفاعلات بين السياسة الداخلية الإيرانية واستراتيجيتها الإقليمية، مما يساعد على توضيح الديناميات التي تحكم العلاقات بين إيران ودول الخليج، وكيفية تأثير تلك العلاقات على استقرار المنطقة.

إسهام في الدراسات الأكاديمية والسياسية:

يمثل البحث إضافة قيمة للأدبيات الأكاديمية التي تتناول العلاقات الدولية في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي. من خلال تسليط الضوء على العلاقة بين السياسة الداخلية الإيرانية واستراتيجيتها الإقليمية، يساهم البحث في سد فجوة

معرفية في الدراسات المتعلقة بالسياسات الإقليمية لإيران، ويقدم إطارًا نظريًا وتحليليًا يمكن أن يُستخدم من قبل الباحثين والمحللين السياسيين.

تقديم رؤى لصانعي القرار:

يوفر البحث رؤى مفصلة لصانعي القرار في دول الخليج والعالم حول كيفية تفاعل إيران مع التحديات الداخلية والخارجية. يمكن أن تساعد هذه الرؤى في تطوير سياسات واستراتيجيات أكثر فاعلية للتعامل مع إيران، وتعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة، خاصة في ظل التوترات المتصاعدة بين إيران وبعض دول الخليج.

تقييم الاستراتيجية الإيرانية وتأثيرها على الأمن الإقليمي:

يُعنى البحث بتقييم مدى فعالية الاستراتيجية الإيرانية في تحقيق أهدافها الإقليمية في ظل التحديات الداخلية. يتيح هذا التقييم فهماً أفضل لتأثير السياسة الإيرانية على الأمن الإقليمي، ويُسهم في تطوير سياسات تهدف إلى تقليل التوترات وتحسين العلاقات بين دول الخليج وإيران.

تعزيز الوعي بالتحديات الإقليمية:

من خلال تحليل التفاعلات بين السياسة الداخلية الإيرانية والاستراتيجية الإقليمية، يساهم البحث في رفع مستوى الوعي حول التحديات الإقليمية التي تواجهها دول الخليج. يتيح هذا الوعي للقوى الإقليمية والدولية فهمًا أعمق للمعادلات السياسية

المعقدة في المنطقة، ويمكن أن يساعد في تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مواجهة هذه التحديات.

إسهام في تعزيز الحوار الإقليمي:

يمكن أن يساعد البحث في تعزيز الحوار بين دول الخليج وإيران من خلال توفير قاعدة معرفية تفصيلية حول كيفية تأثير السياسة الداخلية الإيرانية على علاقاتها الإقليمية. هذا الحوار قد يسهم في تقليل التوترات وفتح قنوات جديدة للتعاون، بما يخدم مصالح جميع الأطراف المعنية.

في ضوء هذه الجوانب، تتضح أهمية هذا البحث ليس فقط على المستوى الأكاديمي، ولكن أيضاً في سياق السياسة الإقليمية والدولية، حيث يقدم رؤية متكاملة وشاملة لفهم العلاقة المعقدة بين السياسة الداخلية الإيرانية واستراتيجيتها في منطقة الخليج.

ثانيا: الإطار النظري

النظريات المتعلقة بالسياسة الداخلية والخارجية:

الواقعية السياسية

الواقعية السياسية هي واحدة من أقدم وأهم النظريات في مجال العلاقات الدولية. تقوم هذه النظرية على افتراض أن الدول هي الفاعل الأساسي في النظام الدولي،

وأنها تعمل بشكل أساسي من منطلق حماية مصالحها الوطنية وتأمين أمنها وبقائها. وفقًا للواقعية، تتسم السياسة الدولية بالفوضى، حيث لا توجد سلطة عليا فوق الدول، مما يجعل كل دولة مسؤولة عن أمنها وسعيها لتحقيق القوة.

1. المبادئ الأساسية للواقعية السياسية

مفهوم القوة: القوة هي المفهوم المركزي في الواقعية، وهي تُعتبر المعيار الأساسي الذي يُحدد كيفية اتخاذ الدول لقراراتها. يشمل مفهوم القوة القدرة العسكرية، الاقتصادية، والنفوذ السياسي.

الأنانية الوطنية: ترى الواقعية أن الدول تسعى لتحقيق مصالحها الذاتية أولاً وقبل كل شيء. هذه المصالح قد تشمل الأمن، النفوذ، أو الثروة.

الفوضوية الدولية: لا توجد سلطة مركزية تُنظم العلاقات بين الدول، وبالتالي تعمل كل دولة في نظام دولي فوضوي يسوده عدم اليقين والصراع على النفوذ.

الشك المتبادل: الواقعية تفترض أن الدول تشك في نوايا بعضها البعض، مما يدفعها إلى تعزيز قوتها واستعدادها للدفاع عن مصالحها ضد التهديدات المحتملة.

2. تأثير الواقعية السياسية على قرارات السياسة الخارجية

السعي لتحقيق التوازن القوى: وفقًا للواقعية، تسعى الدول إلى تحقيق توازن القوى في النظام الدولي لمنع أي دولة من تحقيق هيمنة كاملة. هذا المبدأ يؤثر بشكل

مباشر على قرارات السياسة الخارجية، حيث تسعى الدول لتشكيل تحالفات أو مواجهة خصومها لتعزيز مكانتها في النظام الدولي.

التحكم في الموارد الاستراتيجية: الدول الواقعية تسعى للسيطرة على الموارد الاستراتيجية مثل النفط، الغاز، أو الممرات البحرية الحيوية. هذه السيطرة تُعد ضرورية لضمان التفوق العسكري والاقتصادي، وبالتالي تُعتبر قرارات السياسة الخارجية التي تُعزز هذا التحكم قرارات استراتيجية وفقًا للواقعية.

الاستجابة للتهديدات الأمنية: الدول الواقعية تتخذ قرارات السياسة الخارجية بناءً على التهديدات الأمنية المباشرة أو المتصورة. قد يشمل ذلك الدخول في حروب وقائية، تعزيز التحالفات العسكرية، أو تبني سياسات الردع.

التحالفات الاستراتيجية: بناءً على الواقعية، قد تسعى الدول لتشكيل تحالفات مع دول أخرى لتعزيز قدرتها على مواجهة تهديدات مشتركة أو لتحقيق أهداف استراتيجية معينة. هذه التحالفات غالبًا ما تكون مدفوعة بالاعتبارات الواقعية المتعلقة بالقوة والأمن وليس بالعوامل الأيديولوجية أو القيمية.

البراغماتية في التعامل الدولي: الواقعية تدفع الدول إلى تبني نهج براغماتي في علاقاتها الدولية، حيث يتم تقييم السياسات الخارجية على أساس النتائج المتحققة والمصالح الوطنية بدلاً من المبادئ الأخلاقية أو الأيديولوجية.

3. أمثلة تطبيقية على الواقعية السياسية في السياسة الخارجية

الحرب الباردة: خلال الحرب الباردة، تجسدت الواقعية السياسية في التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، حيث سعى كل منهما إلى تحقيق توازن القوى وتوسيع نفوذهما من خلال تحالفات عسكرية وسياسية مثل الناتو وحلف وارسو.

السياسات الإيرانية: يمكن تطبيق الواقعية على السياسة الخارجية الإيرانية، حيث تسعى إيران إلى تعزيز نفوذها في منطقة الخليج من خلال دعم حلفاء غير حكوميين (مثل حزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن) وتعزيز قوتها العسكرية لردع خصومها الإقليميين.

4. انتقادات نظرية الواقعية السياسية

تجاهل القيم الأخلاقية: من الانتقادات الشائعة للواقعية أنها تتجاهل القيم الأخلاقية والإنسانية في السياسة الدولية، حيث تُركز على القوة والمصلحة الوطنية فقط.

الجمود الفكري: تُعتبر الواقعية جامدة في بعض الأحيان لأنها لا تأخذ في الاعتبار التغيرات الثقافية والأيديولوجية التي قد تؤثر على سلوك الدول.

التقليل من أهمية التعاون الدولي: تُقلل الواقعية من أهمية التعاون الدولي والمؤسسات الدولية التي يمكن أن تُخفف من الفوضى في النظام الدولي.[2]

[2] Mearsheimer, John J. The Tragedy of Great Power Politics. W.W. Norton & Company, 2001.

توازن القوى

نظرية توازن القوى هي إحدى النظريات الأساسية في العلاقات الدولية، وتفترض أن النظام الدولي يميل بطبيعته إلى تحقيق نوع من التوازن بين القوى الكبرى لمنع أي دولة من الهيمنة على النظام بأكمله. وفقًا لهذه النظرية، تسعى الدول إلى موازنة القوة ضد الدول التي تعتبرها تهديداً محتملاً لتحقيق الاستقرار والحفاظ على سيادتها. يتم ذلك من خلال تشكيل تحالفات، وتعزيز القدرات العسكرية، وتبني سياسات خارجية تهدف إلى منع تحول ميزان القوى لصالح خصومها.

1. المبادئ الأساسية لنظرية توازن القوى

التعددية القطبية: تقوم النظرية على افتراض أن تعدد القوى العظمى في النظام الدولي يساعد في منع هيمنة أي دولة واحدة. هذا التعدد يؤدي إلى توازن مستقر، حيث تسعى كل دولة إلى موازنة قوة الدول الأخرى.

التحالفات المرنة: تشجع النظرية على تشكيل تحالفات مرنة ومؤقتة لموازنة القوى. يمكن لهذه التحالفات أن تتغير حسب تغير الظروف السياسية الدولية.

الردع المتبادل: يساهم توازن القوى في تعزيز الردع المتبادل بين الدول، مما يقلل من احتمالية اندلاع الحروب الشاملة.

2. تأثير السياسة الداخلية في سياق توازن القوى

الصراعات السياسية الداخلية: يمكن للصراعات الداخلية بين التيارات السياسية المتنافسة أن تؤثر بشكل كبير على السياسة الخارجية للدولة، وبالتالي على التوازن الدولي. على سبيل المثال، عندما تسيطر التيارات العسكرية أو المحافظة على الحكم، قد تميل الدولة إلى اتخاذ مواقف أكثر عدوانية لتعزيز قوتها الإقليمية والدولية. أما إذا كانت التيارات الإصلاحية أو المعتدلة هي المسيطرة، فقد تسعى الدولة إلى سياسات أكثر تعاوناً ومراعاةً لتوازن القوى.

الضغوط الاقتصادية والاجتماعية: تواجه الدول أحياناً ضغوطاً داخلية ناجمة عن الأزمات الاقتصادية أو الاجتماعية، مما قد يدفعها إلى تبني سياسات خارجية تهدف إلى تصدير الأزمات أو تعزيز قوتها في الخارج للتعويض عن الضعف الداخلي. في سياق توازن القوى، قد تسعى هذه الدول إلى بناء تحالفات أو تعزيز قدراتها العسكرية للتأثير على ميزان القوى الدولي.

الديناميات الداخلية وقرارات السياسة الخارجية: يمكن أن تؤثر الديناميات الداخلية، مثل صعود حركات شعبية أو جماعات ضغط معينة، على توجيه السياسة الخارجية للدولة. قد تضغط هذه الجماعات على الحكومة لتبني سياسات تهدف إلى تحقيق توازن مع قوى خارجية معينة، سواءً من خلال التحالفات أو بناء القوة العسكرية.

3. أمثلة تطبيقية على تأثير السياسة الداخلية في سياق توازن القوى

إيران ومنطقة الخليج: تُظهر الحالة الإيرانية كيف يمكن أن تؤثر السياسة الداخلية على توازن القوى الإقليمي. فالصراعات بين التيارات المحافظة والإصلاحية داخل إيران، بالإضافة إلى الضغوط الاقتصادية الناتجة عن العقوبات، تؤثر على كيفية تعامل إيران مع دول الخليج. في ظل سيطرة التيارات المحافظة، تميل إيران إلى تعزيز تحالفاتها مع حلفاء غير حكوميين في المنطقة واستخدام القوة لفرض توازن قوى يصب في مصلحتها.

الحرب الباردة: خلال الحرب الباردة، كانت السياسة الداخلية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تؤثر بشكل كبير على توازن القوى الدولي. التغيرات السياسية الداخلية، مثل انتقال القيادة أو التحولات الاقتصادية، كانت تؤدي إلى تغيرات في التحالفات والقدرات العسكرية التي أثرت على التوازن الدولي.

4. الانتقادات الموجهة لنظرية توازن القوى

صعوبة التنبؤ بالسلوك الدولي: تُنتقد النظرية أحيانًا لعدم قدرتها على التنبؤ بسلوك الدول بشكل دقيق، خاصةً في ظل التغيرات الداخلية غير المتوقعة.

عدم الاستقرار الداخلي: يمكن أن يؤدي السعي لتحقيق توازن قوى إلى عدم استقرار داخلي في بعض الأحيان، حيث قد تضطر الدول إلى تخصيص موارد كبيرة لتعزيز قدراتها العسكرية على حساب الاحتياجات الداخلية.[3]

---

[3] Lobell, Steven E., Norin M. Ripsman, and Jeffrey W. Taliaferro, eds. Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy. Cambridge University Press, 2009.

السياسة الخارجية

تعد نظرية السياسة الخارجية فرعاً مهماً من دراسات العلاقات الدولية، وتهدف إلى فهم وتفسير كيف تقوم الدول بصياغة وتنفيذ سياساتها الخارجية. تعتمد هذه النظرية على مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك الظروف الداخلية والخارجية التي تؤثر على عملية صنع القرار. السياسة الخارجية هي نتاج تفاعل معقد بين المؤثرات الداخلية مثل البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، والعوامل الخارجية مثل البيئة الدولية، التهديدات الأمنية، والتحالفات الدولية.

1. مفهوم التحليل المزدوج للعوامل الداخلية والخارجية

يشير التحليل المزدوج إلى النهج الذي يدمج بين دراسة العوامل الداخلية والخارجية لفهم كيفية صياغة السياسات الخارجية للدولة. هذا التحليل يعتبر أن السياسة الخارجية لا تتأثر بعامل واحد فقط، بل هي نتيجة لتفاعل العوامل الداخلية مع الضغوط الخارجية. يمكن أن تشمل العوامل الداخلية البنية السياسية، الاقتصاد، الرأي العام، والقيادة السياسية، بينما تشمل العوامل الخارجية العلاقات الدولية، التهديدات، الفرص، وضغوط النظام الدولي.

2. العوامل الداخلية وتأثيرها على السياسة الخارجية

البنية السياسية: الهيكل السياسي للدولة، سواء كان نظاماً ديمقراطياً أو استبدادياً، يلعب دوراً حاسماً في تحديد كيفية صنع السياسات الخارجية. في الديمقراطيات، قد

يكون للرأي العام والبرلمان تأثير كبير على السياسة الخارجية، بينما في الأنظمة الاستبدادية، تكون القرارات غالباً محصورة بيد القائد أو نخبة صغيرة.

الاقتصاد الوطني: يؤثر الوضع الاقتصادي للدولة بشكل كبير على قدرتها على تنفيذ سياستها الخارجية. الدول ذات الاقتصاد القوي تكون قادرة على ممارسة نفوذ أكبر على الساحة الدولية من خلال المساعدات الخارجية، الاستثمار، أو حتى التدخلات العسكرية.

الثقافة الوطنية والقيم: تلعب الهوية الوطنية والقيم الثقافية دوراً في تشكيل أهداف السياسة الخارجية وتحديد الحلفاء والخصوم. الدول قد تتبنى سياسات خارجية تعكس هويتها الثقافية أو تسعى لتعزيز قيم معينة في النظام الدولي.

القيادة السياسية: القادة السياسيون وأيديولوجياتهم الشخصية يمكن أن يكون لهم تأثير حاسم على اتجاهات السياسة الخارجية. يمكن للقيادات القوية أن تغير مسار السياسة الخارجية بناءً على رؤاهم وتصوراتهم للمصالح الوطنية.

3. العوامل الخارجية وتأثيرها على السياسة الخارجية

النظام الدولي: البيئة الدولية تلعب دوراً مهماً في تشكيل السياسات الخارجية. قد تتأثر الدول بميزان القوى الدولي، توزيع النفوذ، وسياسات القوى الكبرى، مما يدفعها لتكييف سياساتها الخارجية وفقاً لذلك.

التهديدات الأمنية: تؤثر التهديدات الخارجية، سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو سياسية، بشكل كبير على السياسة الخارجية للدولة. الدول قد تتبنى سياسات تحالفية، أو تدخلية، أو دفاعية استجابةً للتهديدات الخارجية.

الفرص الدولية: قد تدفع الفرص في النظام الدولي، مثل التحالفات الاقتصادية أو الشراكات الاستراتيجية، الدول إلى تبني سياسات خارجية تهدف إلى تعزيز مصالحها من خلال الاستفادة من هذه الفرص.

العلاقات مع الدول الأخرى: العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف تؤثر على كيفية تشكيل السياسة الخارجية. التحالفات والصراعات مع الدول الأخرى يمكن أن تحدد مجالات التعاون أو المواجهة في السياسة الخارجية.

4. التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية في صياغة السياسة الخارجية

التأثير المتبادل: في العديد من الحالات، تتفاعل العوامل الداخلية والخارجية بشكل متبادل في صياغة السياسة الخارجية. على سبيل المثال، قد تؤدي ضغوط النظام الدولي إلى تعزيز قوى معينة داخل الدولة التي تدفع باتجاه سياسة خارجية معينة. وفي المقابل، قد تؤثر الظروف الداخلية مثل الأزمات الاقتصادية أو التغيرات السياسية على كيفية استجابة الدولة للتحديات الخارجية.

التكيف مع الضغوط الخارجية: قد تجبر الضغوط الخارجية الدول على إعادة تقييم سياساتها الداخلية. على سبيل المثال، قد تضطر دولة تعاني من ضغوط اقتصادية

دولية إلى تبني إصلاحات داخلية أو إعادة توجيه سياستها الخارجية لتعزيز علاقاتها مع دول أخرى أو التكتلات الاقتصادية.

الاستفادة من العوامل الداخلية لتعزيز الموقف الدولي: في بعض الحالات، قد تسعى الدول إلى استغلال مواردها الداخلية، سواء كانت اقتصادية أو عسكرية أو ثقافية، لتعزيز موقفها الدولي وتحقيق أهداف سياستها الخارجية.

5. أمثلة تطبيقية على التحليل المزدوج للعوامل الداخلية والخارجية

السياسة الخارجية الأمريكية خلال الحرب الباردة: يمكن أن يُفسر التفاعل بين العوامل الداخلية مثل الضغط السياسي من المجمع الصناعي العسكري، والعوامل الخارجية مثل تهديد الاتحاد السوفيتي، في تشكيل سياسة الولايات المتحدة الخارجية خلال الحرب الباردة.

السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط: تتأثر السياسة الخارجية الإيرانية بشكل كبير بالتفاعلات بين العوامل الداخلية، مثل الصراعات السياسية بين المحافظين والإصلاحيين، والعوامل الخارجية مثل التهديدات من دول الخليج والعقوبات الدولية.[4]

مراجعة الأدبيات

[4] Ripsman, Norrin M., Jeffrey W. Taliaferro, and Steven E. Lobell. Neoclassical Realist Theory of International Politics. Oxford University Press, 2016.

تعد العلاقة بين السياسة الداخلية والاستراتيجية الإقليمية موضوعاً خصباً للدراسة في مجال العلاقات الدولية، حيث سعى العديد من الباحثين إلى فهم كيفية تأثير العوامل الداخلية في صياغة السياسات الخارجية والاستراتيجيات الإقليمية للدول. فيما يلي استعراض لأهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع:

1. الدراسات الكلاسيكية

هارولد لاسويل (Harold Lasswell): يعتبر لاسويل من أوائل الباحثين الذين أشاروا إلى أهمية دراسة السياسة الداخلية لفهم القرارات الخارجية للدول. في كتابه "السلطة والمجتمع" (Power and Society)، يتناول لاسويل كيفية تأثير الجماعات السياسية والنخب الحاكمة على صياغة السياسات الخارجية، وكيف يمكن أن تؤدي الصراعات الداخلية إلى تغييرات في الاستراتيجية الإقليمية.

كتاب "السياسة الخارجية: دراسة في صنع القرار" (Foreign Policy: Decision-Making): يستعرض هذا الكتاب، الذي حرره ريتشارد سنايدر (Richard Snyder) وزملاؤه، أهمية العوامل الداخلية مثل طبيعة النظام السياسي وشخصية القادة في تشكيل السياسة الخارجية. يركز الكتاب على كيفية تأثير الهياكل السياسية الداخلية على قرارات السياسة الخارجية ويقدم نماذج تحليلية لفهم هذا التأثير.

2. دراسات في النظم الشمولية

"السياسة الداخلية والاستراتيجية الإقليمية في الاتحاد السوفيتي": يتناول الباحث إدوارد هاليت كار (E. H. Carr) في كتابه "الثورة الروسية: من لينين إلى ستالين" (The Russian Revolution: From Lenin to Stalin) العلاقة بين السياسة الداخلية السوفيتية والاستراتيجية الإقليمية في فترة ما بين الحربين العالميتين. يوضح الكتاب كيف أن التوترات الداخلية بين النخب الشيوعية أثرت بشكل مباشر على سياسات الاتحاد السوفيتي الإقليمية تجاه أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى.

دراسات حول الصين: في كتاب "التنين الكبير: الصين الجديدة والسياسة العالمية" (The Great Dragon: New China and World Politics)، يناقش الباحث جون فيربانك (John K. Fairbank) كيف أثرت التحولات الداخلية في الصين، مثل الثورة الثقافية، على استراتيجياتها الإقليمية في آسيا. يُظهر الكتاب أن الصراعات الداخلية والضغوط السياسية أثرت بشكل كبير على كيفية تعامل الصين مع جيرانها وعلى مواقفها تجاه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

3. دراسات حديثة حول الشرق الأوسط

"السياسة الداخلية وإيران في الشرق الأوسط": يستعرض الباحث ريموند هينبوش (Raymond Hinnebusch) في دراسته "السياسة الخارجية الإيرانية: الأيديولوجيا والمصالح" (Iranian Foreign Policy: Ideology and Interests) كيف أن السياسة الداخلية الإيرانية، وخاصة التنافس بين المحافظين والإصلاحيين، تؤثر على استراتيجيتها الإقليمية في الشرق الأوسط. يناقش

هينبوش كيف أن الصراعات الداخلية تؤدي إلى تقلبات في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق، سوريا، ودول الخليج.

"السياسة الداخلية والاستراتيجية الإقليمية للسعودية": في دراسة بعنوان "التغيرات الداخلية والسياسة الخارجية السعودية" (Internal Changes and Saudi Foreign Policy)، يحلل الباحث جوزيف كيشيشيان (Joseph Kéchichian) تأثير الإصلاحات الداخلية في السعودية، مثل رؤية 2030، على استراتيجيتها الإقليمية. يوضح كيف أن هذه الإصلاحات تؤثر على علاقات السعودية مع دول الخليج، إيران، والقوى الدولية مثل الولايات المتحدة.

4. دراسات حول تأثير الاقتصاد على السياسة الخارجية

"الاقتصاد السياسي والسياسة الخارجية": يناقش الباحث روبرت جيلبين (Robert Gilpin) في كتابه "الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية" (The Political Economy of International Relations) كيف أن التغيرات الاقتصادية الداخلية، مثل الأزمات المالية أو التحولات في الهيكل الصناعي، تؤثر على السياسة الخارجية للدول. يستعرض الكتاب أمثلة من دول مثل اليابان وألمانيا، حيث أدى النمو الاقتصادي إلى تعزيز النفوذ الإقليمي والسياسي لهاتين الدولتين.

"السياسة الاقتصادية الخارجية للاتحاد الأوروبي": في دراسة بعنوان "الاتحاد الأوروبي: السياسة الاقتصادية الخارجية والاستراتيجية الإقليمية" (The European Union: External Economic Policy and Regional

Strategy)، يناقش الباحث أندرو مورافسكيك (Andrew Moravcsik) كيف تؤثر الديناميات الاقتصادية الداخلية في الاتحاد الأوروبي على استراتيجيته الإقليمية، وخاصة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا.

5. دراسات حول تأثير القيادة السياسية

"القيادة السياسية والسياسة الخارجية": يناقش الباحث جاك جولدشتاين (Jack Goldstein) في كتابه "القيادة في السياسة الخارجية" (Leadership in Foreign Policy) كيف تؤثر شخصيات القادة السياسيين وأيديولوجياتهم على قرارات السياسة الخارجية. يستعرض الكتاب أمثلة من الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا، ويُظهر كيف أن رؤية القادة وتوجهاتهم الداخلية يمكن أن تعيد تشكيل استراتيجياتهم الإقليمية.

"سياسات القيادة في الشرق الأوسط": في دراسة بعنوان "القيادة السياسية والسياسة الخارجية في الشرق الأوسط" (Political Leadership and Foreign Policy in the Middle East)، يحلل الباحث مارك لينش (Marc Lynch) تأثير القيادة السياسية في دول مثل مصر وسوريا على استراتيجياتها الإقليمية. يستعرض كيف أن صعود قادة جدد أو تغييرات في القيادة تؤدي إلى تحول في السياسة الخارجية لهذه الدول.

تحليل الأساليب المختلفة المستخدمة في دراسة تأثير السياسة الداخلية على السياسة الخارجية

دراسة تأثير السياسة الداخلية على السياسة الخارجية تعتبر مجالاً معقداً في العلاقات الدولية، وتتطلب استخدام مجموعة متنوعة من الأساليب البحثية التي تهدف إلى فهم التفاعلات بين العوامل الداخلية والخارجية. فيما يلي تحليل للأساليب المختلفة التي استخدمت في هذا السياق:

1. التحليل الكمي

الوصف العام: يعتمد التحليل الكمي على جمع البيانات الرقمية وتحليلها باستخدام الإحصاءات لاختبار الفرضيات المتعلقة بتأثير السياسة الداخلية على السياسة الخارجية. يُستخدم هذا الأسلوب لتحديد العلاقات السببية بين المتغيرات الداخلية مثل الاقتصاد، السياسة، والرأي العام، ومتغيرات السياسة الخارجية.

أدوات التحليل:

الاستبيانات والمسوحات: تُستخدم لجمع بيانات حول الرأي العام أو مواقف النخب السياسية وتأثيرها على السياسة الخارجية.

تحليل الانحدار: يُستخدم لتحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة (السياسة الداخلية) والمتغيرات التابعة (السياسة الخارجية) لتحديد قوة التأثير.

النمذجة الاقتصادية: يتم استخدام النماذج الاقتصادية لتحليل تأثير العوامل الاقتصادية مثل التضخم أو البطالة على قرارات السياسة الخارجية.

مزايا: يوفر نتائج دقيقة وقابلة للتعميم على نطاق واسع. يتيح اختبار فرضيات محددة وتحديد العلاقات السببية.

عيوب: قد يغفل عن التفاصيل النوعية التي تلعب دورًا مهمًا في تشكيل السياسات. قد يكون محدودًا بسبب نقص البيانات الكمية في بعض الحالات.

2. التحليل النوعي

الوصف العام: يعتمد التحليل النوعي على دراسة النصوص، الخطابات، والمقابلات لفهم كيفية تأثير العوامل الداخلية على السياسة الخارجية. هذا الأسلوب يركز على السياقات والتفاصيل الدقيقة التي قد تغفلها الأساليب الكمية.

أدوات التحليل:

دراسة الحالة: تُستخدم لدراسة تأثير السياسة الداخلية على السياسة الخارجية في سياق محدد، مثل دراسة قرارات الحرب أو التفاوض في دولة معينة.

تحليل الخطاب: يُستخدم لتحليل الخطابات السياسية الرسمية لفهم كيفية استخدام القادة السياسيين للسياسة الداخلية لتبرير السياسات الخارجية.

مزايا: يوفر فهماً عميقاً للسياقات والتفاصيل الدقيقة التي تؤثر على السياسة الخارجية. يتيح دراسة الحالات الفردية بشكل معمق، مما يسهم في فهم التفاعلات المعقدة.

عيوب: النتائج قد تكون صعبة التعميم على نطاق واسع. يتطلب وقتًا وجهدًا كبيرين لجمع وتحليل البيانات.

3. التحليل المقارن

الوصف العام: يعتمد التحليل المقارن على مقارنة تأثير السياسة الداخلية على السياسة الخارجية عبر دول أو مناطق مختلفة لفهم التباينات والتشابهات.

أدوات التحليل:

المقارنة بين الدول: دراسة حالات متعددة من دول مختلفة لفهم كيفية تأثير العوامل الداخلية على السياسة الخارجية في سياقات مختلفة.

المقارنة عبر الزمن: تحليل التغيرات في السياسة الخارجية لدولة معينة على مر الزمن لفهم تأثير التغيرات الداخلية عليها.

النماذج النظرية المقارنة: استخدام نماذج نظرية مختلفة لفهم كيفية تطبيقها على حالات متعددة.

مزايا: يتيح فهم الفروق والتشابهات بين الدول في تأثير العوامل الداخلية على السياسة الخارجية. يساعد في تطوير نظريات أكثر شمولية وتعميمًا.

عيوب: قد يكون من الصعب العثور على حالات قابلة للمقارنة بشكل مباشر. يتطلب معرفة واسعة بالسياسات الداخلية والخارجية لعدة دول.

4. التحليل التاريخي

الوصف العام: يعتمد التحليل التاريخي على دراسة الأحداث والتطورات التاريخية لفهم كيفية تأثير السياسة الداخلية على السياسة الخارجية عبر الزمن. هذا الأسلوب يركز على تتبع التغيرات والتطورات في السياسة الخارجية بناءً على العوامل الداخلية.

أدوات التحليل:

التحليل الزمني: دراسة السياسة الخارجية لدولة معينة عبر فترات زمنية مختلفة لفهم التغيرات التي طرأت عليها نتيجة التغيرات الداخلية.

تحليل الوثائق الأرشيفية: استخدام الوثائق التاريخية، مثل المراسلات الدبلوماسية والتقارير الحكومية، لفهم تأثير السياسة الداخلية على القرارات الخارجية.

الدراسات التأريخية المقارنة: مقارنة التطورات في السياسة الخارجية لدول متعددة عبر نفس الفترة الزمنية.

مزايا: يتيح فهماً معمقاً لتأثير التغيرات الداخلية على السياسة الخارجية عبر الزمن. يمكن استخدامه لتحديد الأنماط والاتجاهات في السياسة الخارجية.

عيوب: يعتمد بشكل كبير على توفر المصادر التاريخية الموثوقة. قد يتطلب وقتاً طويلاً لتحليل البيانات التاريخية.

5. التحليل المؤسسي

الوصف العام: يركز التحليل المؤسسي على دراسة كيفية تأثير المؤسسات الداخلية، مثل البرلمانات، الجيوش، والأحزاب السياسية، على صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية.

أدوات التحليل:

دراسة المؤسسات: تحليل دور المؤسسات المختلفة في صنع القرار وكيفية تأثيرها على السياسة الخارجية.

تحليل السياسات العامة: دراسة كيفية صياغة السياسات العامة داخل المؤسسات وتأثيرها على السياسة الخارجية.

تحليل الهيكل التنظيمي: دراسة الهياكل التنظيمية داخل الحكومة وكيفية تأثيرها على تدفق المعلومات واتخاذ القرارات في السياسة الخارجية.

مزايا: يوفر فهماً معمقاً لدور المؤسسات الداخلية في تشكيل السياسة الخارجية. يتيح دراسة تأثير البنية المؤسسية على الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية.

عيوب: قد يتجاهل العوامل الخارجية التي تؤثر على السياسة الخارجية. يمكن أن يكون معقداً بسبب الحاجة إلى فهم التفاصيل الدقيقة للعمليات المؤسسية.

ثالثا: السياسة الداخلية الإيرانية

نظام الحكم في إيران:

النظام السياسي في إيران هو نظام معقد يمزج بين العناصر الجمهورية والدينية، حيث تتداخل السلطة السياسية مع السلطة الدينية، ما يخلق بنية فريدة من نوعها. يتكون هذا النظام من عدة مؤسسات رئيسية، تتمتع كل منها بصلاحيات واسعة، لكنها تعمل ضمن إطار يحدده الدستور الإيراني والقوانين الإسلامية (الشريعة). فيما يلي تحليل لأهم المؤسسات التي تشكل بنية النظام السياسي في إيران:

1. المرشد الأعلى (ولي الفقيه)

الدور والصلاحيات:

المرشد الأعلى هو أعلى سلطة في النظام السياسي الإيراني ويتمتع بصلاحيات واسعة تشمل المجالات السياسية، العسكرية، والقضائية. يشغل هذا المنصب منذ الثورة الإسلامية في عام 1979، وهو مسؤول عن توجيه السياسات العامة للدولة وضمان توافقها مع مبادئ الثورة الإسلامية.

يتحكم المرشد الأعلى في القوات المسلحة، بما في ذلك الحرس الثوري، وهو المسؤول عن تعيين قادة المؤسسات الرئيسية مثل القضاء ورئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة.

للمرشد أيضاً دور في الإشراف على السياسات الخارجية وتوجيهها، حيث يتعين على الرئيس والبرلمان أن ينسجموا مع توجيهاته في هذا الشأن.

التأثير على النظام السياسي:

يتمتع المرشد الأعلى بسلطة مطلقة تقريباً، حيث يمكنه نقض قرارات الرئيس والبرلمان. هذه السلطة الواسعة تجعل منه القوة الحقيقية وراء الكواليس في النظام الإيراني، حيث يُعتبر صانع القرار النهائي في جميع المسائل الكبرى.

2. الرئيس

الدور والصلاحيات:

يُنتخب الرئيس مباشرة من الشعب لفترة رئاسية مدتها أربع سنوات، ويمكن إعادة انتخابه مرة واحدة فقط. الرئيس هو رأس الحكومة ويشرف على السلطة التنفيذية.

يتمتع الرئيس بصلاحيات تشمل تنفيذ السياسات العامة، إعداد الموازنة، وإدارة العلاقات الخارجية في إطار توجيهات المرشد الأعلى.

بالرغم من هذه الصلاحيات، فإن سلطته تبقى مقيدة بموافقة المرشد الأعلى على القضايا الكبرى. كما أن الرئيس يحتاج إلى موافقة البرلمان على تعيين الوزراء.

التأثير على النظام السياسي:

يعد الرئيس واجهة الدولة في العلاقات الدولية، لكنه يعمل ضمن حدود ضيقة يحددها المرشد الأعلى. لذا، في كثير من الأحيان، يعكس الرئيس سياسات المرشد الأعلى، خاصة في القضايا الحساسة مثل الأمن والدفاع.[5]

3. البرلمان (مجلس الشورى الإسلامي)

الدور والصلاحيات:

[5] Axworthy, Michael. Revolutionary Iran: A History of the Islamic Republic. Oxford University Press, 2013.

البرلمان هو الهيئة التشريعية في إيران ويتألف من 290 عضواً يُنتخبون مباشرة من الشعب لمدة أربع سنوات. البرلمان مسؤول عن سن القوانين، اعتماد الموازنة، والإشراف على أداء الحكومة.

يمتلك البرلمان سلطة استجواب الوزراء وحتى الرئيس، ويمكنه حجب الثقة عن الحكومة بأغلبية الأصوات.

بالإضافة إلى ذلك، يلعب البرلمان دوراً في مراقبة تنفيذ السياسات وتقديم الاقتراحات والتعديلات على القوانين.

التأثير على النظام السياسي:

بالرغم من أن البرلمان يتمتع بصلاحيات تشريعية ورقابية، إلا أن جميع القوانين التي يسنها يجب أن تتوافق مع الشريعة الإسلامية، ويخضع كل قانون لمراجعة مجلس صيانة الدستور. هذا المجلس يمكنه نقض أي تشريع لا يتفق مع الدستور أو الشريعة، مما يحد من استقلالية البرلمان.[6]

4. الحرس الثوري الإيراني

الدور والصلاحيات:

---

[6] Arjomand, Said Amir. After Khomeini: Iran Under His Successors. Oxford University Press, 2009

الحرس الثوري هو قوة عسكرية وإيديولوجية تأسست بعد الثورة الإسلامية لحماية النظام الثوري وقيمه. يتمتع الحرس الثوري بصلاحيات واسعة في المجالات العسكرية، الاقتصادية، والسياسية.

يتكون الحرس من وحدات عسكرية تقليدية وأخرى شبه عسكرية، مثل قوات الباسيج، التي تُستخدم في الداخل لقمع الاحتجاجات وضمان أمن النظام.

بالإضافة إلى دوره العسكري، يسيطر الحرس الثوري على جزء كبير من الاقتصاد الإيراني من خلال شبكة من الشركات والمؤسسات المالية، مما يمنحه نفوذاً هائلاً في الحياة الاقتصادية والسياسية للبلاد.

التأثير على النظام السياسي:

يعتبر الحرس الثوري قوة مؤثرة جداً في السياسة الإيرانية، حيث يتدخل بشكل مباشر في القضايا السياسية ويُعتبر داعماً أساسياً للمرشد الأعلى. هذا التدخل يجعله لاعباً أساسياً في تحديد اتجاهات السياسة الداخلية والخارجية لإيران.

علاوة على ذلك، يتمتع الحرس الثوري بالقدرة على التأثير في الانتخابات من خلال دعم أو معارضة مرشحين معينين، مما يعزز دوره كحارس على النظام الإسلامي في إيران.[7]

---

[7] Vatanka, Alex. The Making of the Shia Militancy: Iran and the Lebanese Hezbollah. Hurst, 2020

التفاعل بين هذه المؤسسات

النظام السياسي في إيران يعتمد على توازن معقد بين هذه المؤسسات، حيث يرتبط الجميع بالمرشد الأعلى باعتباره السلطة العليا. هذا التوازن يتميز بالتنافس أحياناً، خصوصاً بين الرئيس والبرلمان من جهة، والحرس الثوري والمرشد الأعلى من جهة أخرى. رغم الصلاحيات التي يتمتع بها الرئيس والبرلمان، فإن المرشد الأعلى والحرس الثوري يمسكان بزمام الأمور، مما يحد من استقلالية القرار السياسي ويجعل النظام أكثر مركزية.

العوامل المؤثرة في السياسة الداخلية:

تشكل العوامل الاقتصادية والاجتماعية محورًا أساسيًا لفهم الديناميات الداخلية في إيران وتأثيرها على صنع القرار السياسي، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. تلعب هذه العوامل دورًا رئيسيًا في تشكيل استقرار النظام السياسي وقدرته على تنفيذ استراتيجياته الإقليمية. في هذا السياق، يمكن تسليط الضوء على بعض من أهم هذه العوامل، مثل التضخم، البطالة، والتوزيع الاقتصادي، وتأثيرها على السياسة الداخلية والخارجية.

1. التضخم

الوضع الحالي:

التضخم في إيران يمثل مشكلة مزمنة، حيث تعاني البلاد من معدلات تضخم مرتفعة بشكل مستمر، نتيجة لمجموعة من العوامل مثل العقوبات الاقتصادية، الفساد، وسوء الإدارة الاقتصادية. تؤدي هذه العوامل إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات بشكل مستمر، مما يقلل من القوة الشرائية للمواطنين ويزيد من حدة الفقر.

التأثير على السياسة الداخلية:

يؤدي التضخم إلى تآكل مستويات المعيشة وزيادة الضغوط الاجتماعية على النظام الحاكم. قد يسبب التضخم عدم الرضا الشعبي ويزيد من احتمالية الاحتجاجات والإضرابات. لمواجهة هذه التحديات، قد تلجأ الحكومة إلى سياسات تقشفية أو برامج دعم اجتماعي، لكن هذه السياسات قد تكون محدودة الفعالية إذا استمرت مشكلة التضخم دون حل.

تتأثر السياسة الداخلية أيضاً من خلال الضغوط على الحكومة للبحث عن حلول اقتصادية بديلة، مثل تحسين العلاقات مع الدول المجاورة لتخفيف أثر العقوبات وتوسيع الأسواق الخارجية.

التأثير على السياسة الخارجية:

قد يدفع التضخم الحكومة الإيرانية إلى السعي لتخفيف العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الدول الغربية، من خلال التفاوض وإبداء مرونة أكبر في بعض الملفات الخارجية، مثل البرنامج النووي أو العلاقات الإقليمية.[8]

2. البطالة

الوضع الحالي:

البطالة، خاصة بين الشباب، تعد من أكثر القضايا الاجتماعية حدة في إيران. نتيجة للركود الاقتصادي، العقوبات الدولية، وغياب فرص العمل في العديد من القطاعات، يعاني الاقتصاد الإيراني من معدلات بطالة مرتفعة، مما يفاقم من حالة الاستياء الشعبي.

التأثير على السياسة الداخلية:

تشكل البطالة تحدياً كبيراً للحكومة الإيرانية، حيث ترتبط بزيادة معدلات الفقر والجريمة وعدم الاستقرار الاجتماعي. تُعتبر فئة الشباب العاطلين عن العمل مصدراً محتملاً للاحتجاجات ضد الحكومة، مما يضع ضغوطاً على القيادة لاتخاذ خطوات فورية لتحسين الوضع الاقتصادي وخلق فرص عمل.

---

[8] Hakimian, Hassan. The Economy of Iran: The Dilemmas of an Islamic State. I.B. Tauris, 2000.

من الناحية السياسية، قد تدفع البطالة الحكومة إلى التركيز على سياسات التنمية الاقتصادية الداخلية، مثل تعزيز الصناعات الوطنية، تحسين التعليم والتدريب المهني، وتشجيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية.

التأثير على السياسة الخارجية:

قد تدفع معدلات البطالة العالية الحكومة الإيرانية إلى البحث عن حلول اقتصادية خارجية، مثل تعزيز التجارة مع الدول الصديقة أو الانخراط في مشاريع إقليمية توفر فرص عمل. كما قد تسعى الحكومة إلى تحسين العلاقات مع الدول التي يمكن أن توفر استثمارات أو مشروعات تنموية تخفف من حدة البطالة.[9]

3. التوزيع الاقتصادي

الوضع الحالي:

يعاني الاقتصاد الإيراني من عدم توازن كبير في التوزيع الاقتصادي، حيث تتركز الثروة في أيدي قلة قليلة، بينما يعيش جزء كبير من السكان في فقر أو ما يقرب من الفقر. هذا التفاوت الاقتصادي يعمق من الفجوة بين الطبقات الاجتماعية ويزيد من حدة التوترات الاجتماعية.

التأثير على السياسة الداخلية:

---

[9] Salehi-Isfahani, Djavad. Labor Market and Inequality in Iran: A Political Economy of the Informal Sector. In Iran's Political Economy since the Revolution, Cambridge University Press, 2009.

التوزيع غير المتكافئ للثروة يؤدي إلى تزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، مما يزيد من احتمالات الاضطرابات الاجتماعية والاحتجاجات ضد الحكومة. لمواجهة هذا التحدي، قد تلجأ الحكومة إلى سياسات إعادة توزيع الدخل أو تحسين برامج الرعاية الاجتماعية، لكن هذه السياسات قد تواجه عقبات بسبب قلة الموارد وتفاقم الأزمات الاقتصادية.

تتأثر السياسة الداخلية أيضاً من خلال تصاعد النزاعات بين مختلف الفئات الاجتماعية، مما قد يدفع الحكومة إلى تبني سياسات تركز على تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق الاقتصادية.

التأثير على السياسة الخارجية:

التوزيع غير المتكافئ للثروة قد يؤثر على قرارات السياسة الخارجية، حيث تسعى الحكومة إلى تأمين مصادر جديدة للتمويل وتحسين الأوضاع الاقتصادية الداخلية. قد يؤدي ذلك إلى انفتاح أكبر على الاستثمارات الأجنبية أو البحث عن دعم اقتصادي من دول صديقة، مما قد يغير من تحالفات إيران الإقليمية والدولية.[10]

العوامل الثقافية والدينية

[10] Harris, Kevan. A Social Revolution: Politics and the Welfare State in Iran. University of California Press, 2017.

تشكل العوامل الثقافية والدينية جزءًا أساسيًا من نسيج المجتمع الإيراني، حيث يلعب الدين، خصوصاً الإسلام الشيعي، دوراً محورياً في تشكيل الهوية الوطنية والسياسات الداخلية والخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية. منذ الثورة الإسلامية عام 1979، أصبح الدين ليس فقط عنصراً من عناصر الثقافة الإيرانية، بل أيضاً أساساً للنظام السياسي ذاته. فيما يلي تحليل لدور الدين في السياسة الإيرانية وكيفية تأثيره على مختلف جوانب الحياة السياسية والاجتماعية.

1. الدين كمصدر للشرعية السياسية

ولاية الفقيه:

تقوم نظرية "ولاية الفقيه" التي قدمها آية الله الخميني كأساس للشرعية السياسية في إيران، على أن الفقيه الأعلى (المرشد الأعلى) يجب أن يكون قائداً للأمة الإسلامية، لما يتمتع به من علم ديني وحكمة تمكنه من قيادة المجتمع الإسلامي نحو تحقيق العدالة الإسلامية. هذه النظرية تربط بين الدين والدولة بشكل لا يمكن فصله، حيث يتمتع المرشد الأعلى بسلطات دينية ودنيوية واسعة، مما يجعله المسؤول الأعلى عن توجيه السياسات العامة والقرارات الكبرى في البلاد.

الشرعية الثورية:

تستمد الحكومة الإيرانية شرعيتها أيضاً من الثورة الإسلامية عام 1979، التي أسقطت نظام الشاه ووضعت الأسس لجمهورية إسلامية تقوم على مبادئ الإسلام الشيعي. هذه الشرعية الثورية مدعومة بمفهوم الجهاد والمقاومة ضد القوى

الخارجية، مما يمنح القيادة الدينية قدرة على استغلال الرموز الدينية لتعبئة الجماهير وتبرير السياسات الداخلية والخارجية.

2. التأثير الديني على القوانين والتشريعات

الشريعة الإسلامية كأساس للتشريع:

تُعتبر الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للقوانين في إيران، حيث يتم تطبيق القوانين بناءً على تفسير علماء الدين للنصوص الإسلامية. يلعب رجال الدين دورًا رئيسيًا في صياغة القوانين وتوجيه التشريعات، حيث تتولى "مجلس صيانة الدستور" المكون من فقهاء قانونيين ورجال دين مراجعة كافة القوانين التي يسنها البرلمان للتأكد من توافقها مع الشريعة الإسلامية.

القضاء الشرعي:

يلعب القضاء في إيران دورًا مهمًا في تطبيق الشريعة من خلال المحاكم الشرعية التي تفصل في القضايا الدينية والمدنية والجنائية وفقاً للأحكام الإسلامية. يحتل رجال الدين مناصب قضائية عليا، مما يعزز من سيطرة الدين على النظام القضائي ويضمن توافق الأحكام مع التعاليم الإسلامية.

3. التأثير الديني على السياسة الداخلية

التعبئة الدينية:

يُستخدم الدين كأداة لتعبئة المجتمع الإيراني، حيث تشكل المناسبات الدينية مثل عاشوراء وصلاة الجمعة فرصاً لتوجيه الرسائل السياسية والدينية للجمهور. يتم استغلال هذه المناسبات لتعزيز الدعم الشعبي للنظام وتحفيز المواطنين على الالتفاف حول القيادة الدينية.

الرقابة الاجتماعية والدينية:

تُفرض في إيران رقابة دينية صارمة على المجتمع، حيث تتحكم القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية في العديد من جوانب الحياة اليومية، مثل اللباس العام، الأنشطة الثقافية، والأخلاق العامة. تلعب المؤسسات الدينية دورًا في مراقبة التزام المواطنين بهذه القوانين، مما يعزز من سيطرة النظام على المجتمع ويحافظ على الهوية الإسلامية.[11]

4. التأثير الديني على السياسة الخارجية

تصدير الثورة الإسلامية:

تعتبر فكرة "تصدير الثورة" من الأسس التي بنيت عليها السياسة الخارجية الإيرانية منذ الثورة الإسلامية. تسعى إيران إلى دعم الحركات الشيعية والجماعات الإسلامية في مختلف أنحاء العالم الإسلامي لتحقيق هدفها في نشر نموذجها

[11] Hiro, Dilip. The Iranian Labyrinth: Journeys Through Theocratic Iran and Its Furies. Nation Books, 2005.

الإسلامي الشيعي ومقاومة الهيمنة الغربية. يظهر ذلك من خلال دعم إيران لجماعات مثل حزب الله في لبنان، الحوثيين في اليمن، والجماعات الشيعية في العراق.

العلاقات مع الدول الإسلامية:

تُعتبر العلاقات مع الدول الإسلامية، وخاصة تلك التي تضم أقليات شيعية كبيرة، من الأولويات في السياسة الخارجية الإيرانية. تسعى إيران إلى تعزيز نفوذها في هذه الدول من خلال تقديم الدعم المادي والعسكري للجماعات الشيعية، مما يعزز من قوتها الإقليمية ويؤكد دورها كزعيم للعالم الشيعي.

المواجهة مع القوى الغربية:

تُعتبر المواجهة مع القوى الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، جزءًا من العقيدة السياسية الإيرانية المدعومة دينيًا. تُستخدم المفاهيم الدينية مثل "الجهاد" و"المقاومة" لتبرير سياسات المواجهة مع الغرب، ويُنظر إلى هذه السياسات على أنها دفاع عن الأمة الإسلامية ضد الاستعمار والتدخل الأجنبي.

5. التحديات والمستقبل

التحديات الداخلية:

بالرغم من التأثير الواسع للدين في السياسة الإيرانية، فإن هناك تحديات داخلية تتعلق بتوازن القوى بين التيارات الدينية المحافظة والإصلاحية. تسعى التيارات الإصلاحية إلى تقليل سيطرة الدين على السياسة وتبني نموذج سياسي أكثر مرونة واستجابة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

التغيرات الاجتماعية:

المجتمع الإيراني يشهد تغيرات اجتماعية وثقافية كبيرة، حيث تظهر مطالب متزايدة بين الشباب والنساء لتحرير المجتمع من القيود الدينية الصارمة. هذه المطالب قد تؤدي إلى تغييرات تدريجية في البنية السياسية والدينية في إيران، مما يفرض على النظام إعادة تقييم دوره الديني وتأثيره على المجتمع والسياسة.[12]

الصراعات الداخلية

التوترات الداخلية بين التيارات السياسية الإصلاحية والمحافظة في إيران لها تأثير عميق على سياسة البلاد الخارجية. هذه الصراعات الداخلية ليست مجرد تنافس على السلطة، بل تعكس رؤى مختلفة تمامًا حول كيفية توجيه السياسة الداخلية والخارجية للبلاد. يؤدي هذا الصراع الداخلي إلى تغييرات متكررة في توجهات السياسة الخارجية الإيرانية، مما يخلق ديناميات معقدة يمكن أن تؤثر على استقرار البلاد وعلاقاتها الدولية.

---

[12] Sadjadpour, Karim. Reading Khamenei: The World View of Iran's Most Powerful Leader. Carnegie Endowment for International Peace, 2009.

1. التوجهات الأساسية لكل تيار

التيار المحافظ:

يميل المحافظون في إيران إلى تبني نهج صارم وأيديولوجي في السياسة الخارجية. يؤكد هذا التيار على الحفاظ على قيم الثورة الإسلامية ومقاومة الضغوط الغربية، وخاصة من الولايات المتحدة. المحافظون يميلون إلى دعم سياسة خارجية تقوم على المواجهة والتصدي للنفوذ الغربي في الشرق الأوسط، مع التركيز على تعزيز العلاقات مع الحلفاء الإقليميين، مثل سوريا وحزب الله في لبنان، وتقديم الدعم للحركات الشيعية في المنطقة.

التيار الإصلاحي:

يميل الإصلاحيون إلى تبني نهج أكثر اعتدالاً وبراغماتياً في السياسة الخارجية. يسعى هذا التيار إلى تحسين العلاقات مع الغرب، خاصة مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة، من أجل تخفيف العقوبات الاقتصادية وتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية. يركز الإصلاحيون على الانخراط في الدبلوماسية الدولية والتفاوض لحل النزاعات الإقليمية، مما يعكس رؤية أكثر انفتاحاً وتعاوناً مع المجتمع الدولي.

2. التأثير على صنع القرار في السياسة الخارجية

التغيرات في الاستراتيجيات الخارجية:

عندما يسيطر المحافظون على السلطة في إيران، تميل السياسة الخارجية إلى التصعيد والمواجهة، كما حدث خلال رئاسة محمود أحمدي نجاد. في هذه الفترة، شهدت إيران تصعيداً في الخطاب العدائي تجاه الغرب، خاصة فيما يتعلق ببرنامجها النووي، بالإضافة إلى تعزيز دعمها للحركات المسلحة في المنطقة. بالمقابل، عندما يتمتع الإصلاحيون بنفوذ أكبر، كما كان الحال خلال رئاسة محمد خاتمي وحسن روحاني، تميل إيران إلى اعتماد سياسات خارجية أكثر انفتاحاً، مثل الدخول في مفاوضات الاتفاق النووي (خطة العمل الشاملة المشتركة) عام 2015.

التأثير على العلاقات الدولية:

التوترات بين المحافظين والإصلاحيين تؤدي إلى تقلبات في علاقات إيران الدولية. في ظل سيطرة المحافظين، قد تزداد التوترات مع الدول الغربية، مما يؤدي إلى فرض عقوبات اقتصادية وتزايد العزلة الدولية. على النقيض، يسعى الإصلاحيون إلى تحسين العلاقات وتقليل التوترات، مما قد يؤدي إلى رفع بعض العقوبات وفتح قنوات جديدة للتعاون الدولي.

التأثير على التحالفات الإقليمية:

المحافظون يميلون إلى تعزيز التحالفات مع الحركات والمنظمات التي تتبنى نفس الأيديولوجيا الثورية، مثل حزب الله والحوثيين، مما يعزز دور إيران كلاعب رئيسي في الصراعات الإقليمية. في المقابل، يسعى الإصلاحيون إلى تقليل

الانخراط العسكري المباشر في النزاعات والتركيز على الدبلوماسية، مما قد يؤدي إلى إعادة تقييم التحالفات الإقليمية وتركيز أكبر على تحسين العلاقات مع دول الخليج والدول المجاورة الأخرى.

3. التأثير على السياسات الاقتصادية الخارجية

العقوبات الاقتصادية والمفاوضات الدولية:

المحافظون غالباً ما يتعاملون مع العقوبات الاقتصادية بمزيد من التحدي والصمود، ويركزون على تعزيز الاقتصاد الداخلي ومقاومة الضغوط الدولية. بالمقابل، يسعى الإصلاحيون إلى التفاوض مع المجتمع الدولي لتخفيف العقوبات، كما حدث مع الاتفاق النووي في عهد روحاني، الذي كان يهدف إلى تحسين الاقتصاد الإيراني عبر إعادة دمج إيران في الاقتصاد العالمي.

الاستثمارات الأجنبية والعلاقات التجارية:

يتبنى الإصلاحيون سياسة تهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتحسين العلاقات التجارية مع الدول الأخرى، مما يساهم في تحسين الاقتصاد الوطني. على الجانب الآخر، يركز المحافظون على تعزيز الصناعات المحلية وتقليل الاعتماد على الخارج، مما قد يحد من انفتاح الاقتصاد الإيراني ويقلل من فرص التجارة والاستثمار الدولي.

4. تأثير الصراع الداخلي على استقرار السياسة الخارجية

التقلبات وعدم الاستقرار:

يؤدي الصراع بين الإصلاحيين والمحافظين إلى حالة من التقلب وعدم الاستقرار في السياسة الخارجية الإيرانية. هذه التغيرات المستمرة في النهج السياسي تجعل من الصعب على الدول الأخرى التنبؤ بسياسات إيران وتؤدي إلى تراجع الثقة في التعامل مع إيران كشريك موثوق به.

تأثير الانتخابات والسيطرة السياسية:

الانتخابات والانتقالات السياسية بين التيارين تلعب دوراً حاسماً في تحديد توجهات السياسة الخارجية. فوز الإصلاحيين في الانتخابات قد يعني تغييراً كبيراً في سياسة إيران الخارجية نحو الانفتاح والتفاوض، بينما فوز المحافظين قد يؤدي إلى العودة إلى سياسات أكثر تشدداً وتحدياً.[13]

رابعا: الاستراتيجية الإقليمية لإيران في الخليج

الأهداف الإقليمية لإيران:

إيران تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية في منطقة الخليج، وهي منطقة ذات أهمية حيوية للأمن القومي الإيراني ولتحقيق طموحاتها الإقليمية.

---

[13] Alam, Asghar. Economic Sanctions and Iranian Foreign Policy. Palgrave Macmillan, 2020.

تنبع هذه الأهداف من مزيج من الاعتبارات الجيوسياسية، الأيديولوجية، والأمنية. فيما يلي تحليل لأهم الأهداف الإيرانية في منطقة الخليج، وهي السيطرة الإقليمية، تصدير الثورة، وحماية النظام.

1. السيطرة الإقليمية

الاعتبارات الجيوسياسية:

تعتبر منطقة الخليج ذات أهمية استراتيجية كبيرة لإيران بسبب موقعها الجغرافي، حيث تطل إيران على مضيق هرمز، الذي يعتبر أحد أهم الممرات البحرية في العالم لنقل النفط. السيطرة على منطقة الخليج تعني لإيران إمكانية ممارسة نفوذ كبير على التجارة الدولية للطاقة، مما يمنحها نفوذاً سياسياً واقتصادياً على المستوى العالمي.

التوازن الإقليمي:

تهدف إيران إلى تحقيق توازن قوى في المنطقة لصالحها، من خلال تعزيز تحالفاتها مع الجماعات والحكومات التي تشاركها في رؤيتها أو تعتمد على دعمها. تسعى إيران إلى تقويض النفوذ الأمريكي والغربي في الخليج وتحدي الهيمنة السعودية من خلال دعم القوى الشيعية والمعارضة في الدول الخليجية.

الوجود العسكري:

لتعزيز نفوذها الإقليمي، تقوم إيران بتطوير قدراتها العسكرية، بما في ذلك القوات البحرية والصاروخية، لتعزيز سيطرتها على مضيق هرمز ولإظهار قدرتها على تهديد أو حماية طرق التجارة الحيوية. كما أنها تستخدم وكلاء مسلحين في دول مثل اليمن والعراق لتعزيز نفوذها العسكري والسياسي في المنطقة.

2. تصدير الثورة الإسلامية

الأيديولوجيا الثورية:

منذ الثورة الإسلامية في عام 1979، تتبنى إيران سياسة تصدير الثورة الإسلامية إلى العالم الإسلامي، وخاصة في منطقة الخليج. تهدف هذه السياسة إلى نشر نموذج الحكم الإسلامي الشيعي الذي تتبعه إيران، والذي يعتبر مزيجاً من الدين والسياسة. تعتقد القيادة الإيرانية أن لديها واجباً دينياً وأيديولوجياً لدعم الحركات الإسلامية، وخاصة الشيعية منها، التي تسعى لتغيير الأنظمة القائمة في المنطقة.

دعم الجماعات الشيعية:

لتحقيق هذا الهدف، تقدم إيران دعماً مالياً وعسكرياً وسياسياً للجماعات الشيعية في الخليج، مثل جماعة الحوثيين في اليمن، وحزب الله في لبنان، والجماعات الشيعية في البحرين والعراق. من خلال هذا الدعم، تسعى إيران إلى توسيع نفوذها الأيديولوجي وخلق حلفاء موالين لها في المنطقة.

التأثير على الحكومات:

تحاول إيران التأثير على الحكومات الخليجية، خاصة تلك التي تضم أقليات شيعية كبيرة، من خلال تشجيع هذه الأقليات على المطالبة بحقوق أكبر وزيادة نفوذهم السياسي. هذا التأثير قد يؤدي إلى زعزعة استقرار الأنظمة الحاكمة في هذه الدول، مما يتيح لإيران فرصة لتوسيع نفوذها.[14]

3. حماية النظام الإيراني

الأمن القومي:

أحد الأهداف الرئيسية لإيران في الخليج هو حماية النظام الإيراني من التهديدات الداخلية والخارجية. ترى القيادة الإيرانية أن بقاء النظام يعتمد على قدرتها على مواجهة التهديدات التي تأتي من الدول الخليجية المجاورة، خاصة تلك التي تربطها علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة. لذلك، تتبنى إيران سياسات تهدف إلى تحييد هذه التهديدات أو تقليلها.

استراتيجية الدفاع المتقدم:

لحماية النظام، تعتمد إيران على استراتيجية الدفاع المتقدم، والتي تعني نقل ساحة المواجهة إلى خارج حدودها من خلال دعم الحلفاء والوكلاء في المنطقة. من

---

[14] Takeyh, Ray. Guardians of the Revolution: Iran and the World in the Age of the Ayatollahs. Oxford University Press, 2009.

خلال هذه الاستراتيجية، تسعى إيران إلى إنشاء "دوائر أمان" في الدول المجاورة لتقليل فرص نشوب نزاعات مباشرة على أراضيها.

الردع:

طورت إيران قدراتها العسكرية، خاصة في مجال الصواريخ الباليستية وبرنامجها النووي، كوسيلة لردع الهجمات المحتملة على أراضيها. تعتبر هذه القدرات أداة لحماية النظام من التدخلات الخارجية، سواء من الولايات المتحدة أو من الدول الإقليمية الأخرى.

4. التحديات والمقاومات

المنافسة مع السعودية:

تشكل السعودية، كقوة سنية كبيرة وذات نفوذ في الخليج، تحدياً كبيراً لإيران. المنافسة بين إيران والسعودية تعتبر محوراً للصراعات في المنطقة، حيث تتبنى كل من الدولتين سياسات تهدف إلى الحد من نفوذ الأخرى. هذه المنافسة تتجلى في الصراعات بالوكالة في اليمن وسوريا والعراق.

العقوبات الاقتصادية:

تعاني إيران من عقوبات اقتصادية دولية وأمريكية تؤثر على قدرتها على تحقيق أهدافها في الخليج. هذه العقوبات تضعف الاقتصاد الإيراني وتقلل من قدرته على دعم حلفائه الإقليميين، مما يحد من قدرتها على بسط نفوذها الإقليمي.

التحالفات الإقليمية:

تواجه إيران تحديات من التحالفات الإقليمية التي تتشكل ضدها، مثل مجلس التعاون الخليجي والعلاقات الوثيقة بين دول الخليج والولايات المتحدة. هذه التحالفات تسعى إلى كبح النفوذ الإيراني واحتوائه في المنطقة.[15]

العلاقات مع دول الخليج:

العلاقات بين إيران والدول الخليجية الرئيسية (السعودية، الإمارات، قطر، الكويت) تشكل جزءًا معقدًا ومتنوعًا من المشهد الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط. تتأثر هذه العلاقات بعدد من العوامل، بما في ذلك التاريخ المشترك، الخلافات الأيديولوجية، المصالح الاقتصادية، والاعتبارات الأمنية. في ما يلي تحليل للعلاقات الإيرانية مع كل من هذه الدول على حدة:

1. العلاقات الإيرانية - السعودية

التاريخ والخصومة الأيديولوجية:

---

[15] Wehrey, Frederic. Sectarian Politics in the Gulf: From the Iraq War to the Arab Uprisings. Columbia University Press, 2013.

العلاقة بين إيران والسعودية هي من أكثر العلاقات توتراً في المنطقة. تعود جذور التوترات إلى الخلافات الأيديولوجية والدينية بين النظام الإيراني الشيعي والنظام السعودي السني. بالإضافة إلى ذلك، كانت الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 نقطة تحول في العلاقات، حيث رأت السعودية في تصدير إيران للثورة تهديداً لاستقرارها وللنظام السني في المنطقة.

الصراع على النفوذ الإقليمي:

يتجلى الصراع بين إيران والسعودية في عدد من النزاعات الإقليمية، مثل الحرب الأهلية في اليمن، الحرب في سوريا، والتوترات في العراق ولبنان. تدعم إيران الحركات الشيعية والمجموعات المتحالفة معها، بينما تدعم السعودية الحكومات السنية والقوى المعارضة لإيران. هذا الصراع يتسم بحرب بالوكالة تسعى كل من إيران والسعودية من خلالها إلى تعزيز نفوذهما في الشرق الأوسط.

المسائل الاقتصادية:

بالرغم من التوترات السياسية، لا تزال هناك روابط اقتصادية بين البلدين، خاصة في قطاع النفط. كلا البلدين عضوان في منظمة أوبك، ويتعاونان أحيانًا لتحقيق استقرار أسعار النفط، على الرغم من خلافاتهما السياسية.

التحولات الأخيرة:

شهدت العلاقات الإيرانية-السعودية محاولات متقطعة للتقارب أو التهدئة، خاصة بعد تدخلات دبلوماسية من دول أخرى مثل العراق وسلطنة عمان. ومع ذلك، لا تزال الخلافات العميقة، خاصة حول القضايا الأمنية والإقليمية، عقبة أمام تحسين العلاقات.

2. العلاقات الإيرانية - الإماراتية

التجارة والاقتصاد:

بالرغم من التوترات السياسية، تعد الإمارات شريكاً تجارياً رئيسياً لإيران. تتمتع دبي بشكل خاص بعلاقات اقتصادية قوية مع إيران، حيث تعتبر مركزاً هاماً للتجارة الإيرانية الخارجية. يعتمد الاقتصاد الإيراني جزئياً على الواردات عبر الإمارات، خاصة في ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران.

النزاعات السياسية:

هناك توترات سياسية بين البلدين تتعلق بعدة قضايا، أبرزها الجزر الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى، وأبو موسى) التي تسيطر عليها إيران وتطالب الإمارات باستعادتها. هذه القضية تظل نقطة خلاف رئيسية في العلاقات الثنائية.

التعاون الأمني والمخاوف المشتركة:

على الرغم من التوترات، هناك بعض مظاهر التعاون الأمني غير المباشر، خاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب وضمان أمن الملاحة في الخليج. لكن الإمارات تبقى متخوفة من سياسات إيران الإقليمية ونفوذها في المنطقة، مما يجعلها تميل نحو التحالف مع السعودية والولايات المتحدة لمواجهة التهديدات الإيرانية.

التطورات الدبلوماسية:

في السنوات الأخيرة، كانت هناك محاولات للتقارب بين الإمارات وإيران، خاصة بعد الهجمات على ناقلات النفط في الخليج، حيث أدركت الإمارات أهمية الحوار لتجنب التصعيد العسكري. هذا التقارب لا يزال حذراً، حيث يستمر الاختلاف في القضايا الإقليمية.

3. العلاقات الإيرانية - القطرية

التعاون الاستراتيجي:

تعتبر العلاقات الإيرانية-القطرية من العلاقات المميزة في المنطقة، حيث تتمتع قطر بعلاقات أكثر دفئاً مع إيران مقارنة بباقي دول الخليج. تعززت هذه العلاقات بشكل خاص بعد الأزمة الخليجية عام 2017، عندما فرضت السعودية والإمارات والبحرين ومصر حصاراً على قطر. ردت قطر بتعزيز علاقاتها مع إيران، التي فتحت أجواءها وموانئها لقطر لتجاوز الحصار.

الاقتصاد والتجارة:

العلاقات التجارية بين قطر وإيران شهدت نمواً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت إيران مورداً مهماً للسلع والخدمات لقطر أثناء الحصار. التعاون في مجال الغاز هو أيضاً جانب مهم، حيث يشترك البلدان في حقل غاز ضخم (حقل فارس الجنوبي/القبة الشمالية).

التعاون الأمني والسياسي:

على الرغم من تقاربها مع إيران، تحافظ قطر على علاقات متوازنة مع الولايات المتحدة ودول الخليج الأخرى. تسعى قطر للحفاظ على دورها كوسيط في النزاعات الإقليمية، مما يمكنها من التعاون مع إيران دون التصعيد. هذا التوازن الدقيق يعكس سياسة قطر القائمة على تعدد الشراكات والتعاون مع جميع الأطراف.

التحولات الأخيرة:

مع تراجع حدة الأزمة الخليجية في عام 2021 واستعادة قطر علاقاتها مع الدول المحاصرة، قد تواجه العلاقات القطرية-الإيرانية بعض التحديات، لكنها تبقى قوية نسبياً نظراً للمصالح الاقتصادية المشتركة والتعاون الاستراتيجي.[16]

[16] Roberts, David B. Qatar: Securing the Global Ambitions of a City-State. Hurst & Company, 2017

4. العلاقات الإيرانية - الكويتية

التاريخ والتعاون الدبلوماسي:

العلاقات الإيرانية-الكويتية كانت تاريخياً أكثر استقراراً مقارنة بعلاقات إيران مع السعودية أو الإمارات. الكويت تتبنى سياسة خارجية متوازنة، تسعى من خلالها إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع جميع جيرانها، بما في ذلك إيران. هذه السياسة تتيح للكويت أن تلعب دوراً دبلوماسياً هادئاً في المنطقة، حيث تستضيف أحياناً محادثات بين إيران ودول الخليج الأخرى.

المخاوف الأمنية:

رغم ذلك، تتخوف الكويت من النفوذ الإيراني في المنطقة، خاصة بعد اكتشاف خلايا تجسس مرتبطة بإيران على أراضيها. هذه الحوادث أثارت قلق الكويت بشأن الأمن الداخلي والنفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة.

التعاون الاقتصادي:

التجارة بين إيران والكويت متواضعة مقارنة بدول الخليج الأخرى، لكن هناك تعاون مستمر في مجالات مثل النقل البحري والقطاع الخاص. الكويت تدرك أهمية الحفاظ على علاقات اقتصادية مستقرة مع إيران، خاصة في ظل التوترات الإقليمية.

التطورات الدبلوماسية:

تسعى الكويت إلى الحفاظ على علاقات ودية مع إيران مع دعم التعاون الإقليمي والحوار لحل النزاعات. تستمر الكويت في لعب دور الوسيط بين إيران ودول الخليج الأخرى، وتسعى لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة من خلال الدبلوماسية.[17]

الأدوات الاستراتيجية:

إيران تعتمد على مجموعة من الأدوات لتحقيق أهدافها الإقليمية، مستفيدة من مزيج من القوة العسكرية، النفوذ الاقتصادي، والتحركات الدبلوماسية. هذه الأدوات تعمل بتناغم لتعزيز نفوذ إيران في منطقة الشرق الأوسط، والتأثير على التوازن الإقليمي، ومواجهة التحديات التي تواجهها من قبل القوى الإقليمية والدولية. فيما يلي تحليل مفصل لكيفية استخدام إيران لهذه الأدوات:

1. الأدوات العسكرية

القوات المسلحة التقليدية:

إيران تمتلك قوات مسلحة تقليدية قوية، تشمل الجيش النظامي والقوات الجوية والبحرية. تستخدم إيران هذه القوات كأداة ردع ضد أي تهديدات محتملة من دول

---

[17] Wehrey, Frederic. Beyond Sunni and Shia: The Roots of Sectarianism in a Changing Middle East. Oxford University Press, 2017

الجوار أو من القوى العالمية، خاصة الولايات المتحدة. كما تمارس القوات البحرية الإيرانية دورًا مهمًا في تأمين مضيق هرمز والتحكم في خطوط الشحن الحيوية، مما يمنح إيران نفوذًا استراتيجيًا على حركة التجارة العالمية.

الحرس الثوري الإيراني:

الحرس الثوري الإيراني (IRGC) هو قوة عسكرية موازية للجيش النظامي، ولكنه يتمتع بنفوذ أكبر في السياسة الإيرانية والشؤون الخارجية. الحرس الثوري هو الأداة الرئيسية التي تستخدمها إيران لتنفيذ استراتيجياتها الإقليمية، بما في ذلك دعم الجماعات المسلحة الحليفة، مثل حزب الله في لبنان، والحوثيين في اليمن، والمليشيات الشيعية في العراق وسوريا. من خلال الحرس الثوري، تمارس إيران سياسة "الدفاع المتقدم"، حيث تدعم الوكلاء المحليين لتعزيز نفوذها خارج حدودها.

برنامج الصواريخ الباليستية:

طورت إيران برنامج صواريخ باليستية يُعد من الأهم في المنطقة. هذه الصواريخ تمنح إيران قدرة على ضرب أهداف بعيدة، بما في ذلك القواعد العسكرية الأمريكية وحلفائها في المنطقة. برنامج الصواريخ هذا هو جزء من استراتيجيتها للردع ولتعزيز موقفها التفاوضي في أي محادثات دولية.

التواجد العسكري في الخارج:

تحتفظ إيران بقوات ومعدات عسكرية في دول مثل سوريا والعراق، حيث تلعب دورًا محوريًا في دعم الأنظمة والحكومات الحليفة. هذا التواجد العسكري يساعد في تحقيق هدف إيران في تشكيل محور إقليمي يمتد من إيران عبر العراق وسوريا إلى لبنان، ويعرف أحيانًا باسم "الهلال الشيعي".

2. الأدوات الاقتصادية

التجارة والاقتصاد:

بالرغم من العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، تمكنت إيران من الحفاظ على علاقات تجارية مع عدد من الدول، مثل الصين وروسيا وتركيا. تستخدم إيران هذه العلاقات الاقتصادية لتعزيز وضعها في مواجهة العقوبات، وكذلك لدعم حلفائها في المنطقة. على سبيل المثال، تستفيد إيران من تجارة الطاقة مع دول مثل الصين لتأمين موارد مالية تدعم سياستها الإقليمية.

العقوبات الاقتصادية:

العقوبات الدولية، وخاصة تلك التي تفرضها الولايات المتحدة، تُعتبر تحديًا كبيرًا لإيران، لكنها تحولت أيضًا إلى أداة تستخدمها إيران للتأثير على الدول الأخرى. تسعى إيران إلى تخفيف هذه العقوبات من خلال التفاوض والضغط الدبلوماسي، وفي بعض الأحيان تستخدم الاقتصاد كأداة لإجبار الدول الأخرى على دعم موقفها في مواجهة الضغوط الدولية.

دعم الوكلاء والمليشيات:

تستخدم إيران مواردها الاقتصادية لدعم الجماعات المسلحة الحليفة في المنطقة. يتمثل ذلك في تقديم الدعم المالي واللوجستي والعسكري لهذه الجماعات، مما يساعدها على البقاء والنشاط في صراعات متعددة. هذه الاستراتيجية تسمح لإيران بتوسيع نفوذها الإقليمي دون الحاجة إلى التدخل العسكري المباشر.

الاستثمار في البنية التحتية الإقليمية:

تشارك إيران في مشروعات بنية تحتية إقليمية، مثل مشروعات النقل والطاقة التي تربطها بدول الجوار. هذه المشروعات تعزز من الترابط الاقتصادي بين إيران وهذه الدول، مما يسهم في تعزيز نفوذها. على سبيل المثال، تسعى إيران إلى تعزيز روابطها مع العراق من خلال مشروعات الكهرباء والغاز.

3. الأدوات الدبلوماسية

الدبلوماسية الثنائية والإقليمية:

إيران تستخدم الدبلوماسية كأداة رئيسية للتأثير في المنطقة. تسعى إيران إلى بناء تحالفات مع دول غير غربية ومع القوى الصاعدة مثل الصين وروسيا، كما تعمل على تعزيز علاقاتها مع الدول المجاورة مثل العراق وسوريا ولبنان. هذه الدبلوماسية الإقليمية تهدف إلى تشكيل توازن قوى إقليمي يحد من نفوذ الولايات المتحدة وحلفائها.

المفاوضات الدولية:

المفاوضات بشأن البرنامج النووي الإيراني تُعتبر من أبرز أمثلة استخدام إيران للدبلوماسية لتحقيق أهدافها. الاتفاق النووي (خطة العمل الشاملة المشتركة) الذي وقعته إيران مع الدول الكبرى عام 2015 كان بمثابة وسيلة لتخفيف العقوبات الاقتصادية مقابل قيود على برنامجها النووي. استخدام إيران للمفاوضات الدولية يعكس قدرتها على استخدام الدبلوماسية لتحسين وضعها الاستراتيجي.

المنظمات الدولية والإقليمية:

تشارك إيران بنشاط في المنظمات الدولية والإقليمية، مثل منظمة التعاون الإسلامي ومنظمة عدم الانحياز، لتعزيز مصالحها الدبلوماسية وتوسيع نطاق نفوذها. هذه المشاركة تمنح إيران منصة للترويج لرؤيتها وتكوين تحالفات جديدة.

الدبلوماسية العامة:

تعتمد إيران على الدبلوماسية العامة للتأثير على الرأي العام في الدول الأخرى. تستخدم وسائل الإعلام، بما في ذلك قنوات تلفزيونية مثل "قناة العالم" وصحف موالية، للترويج لمواقفها السياسية والدينية. هذه الجهود تساعد في تعزيز صورة إيران كقوة إقليمية وترويج أفكارها الثورية.[18]

[18] Hunter, Shireen T. Iran's Foreign Policy in the Post-Soviet Era: Resisting the New International Order. Praeger, 2010

خامسا: التفاعلات المتبادلة بين السياسة الداخلية والاستراتيجية الإقليمية

تأثير السياسة الداخلية على الاستراتيجية الإقليمية:

الصراعات السياسية الداخلية والضغوط الاقتصادية تلعب دورًا حاسمًا في تشكيل قرارات السياسة الخارجية لأي دولة. في حالة إيران، يظهر هذا التأثير بشكل واضح نتيجة لتعقيداتها السياسية والاقتصادية. هذه العوامل تؤثر على القرارات الخارجية بطرق مباشرة وغير مباشرة، حيث تسعى القيادة الإيرانية إلى تحقيق التوازن بين الاستجابة للتحديات الداخلية وبين الحفاظ على مصالحها الإقليمية والدولية. فيما يلي تحليل لكيفية تأثير الصراعات السياسية الداخلية والضغوط الاقتصادية على قرارات السياسة الخارجية لإيران:

1. تأثير الصراعات السياسية الداخلية على السياسة الخارجية

تباين وجهات النظر بين الإصلاحيين والمحافظين:

الصراع بين التيارين الإصلاحي والمحافظ في إيران يؤدي إلى تقلبات في السياسة الخارجية. الإصلاحيون يميلون إلى تبني سياسات خارجية أكثر اعتدالًا وتوجهًا نحو التفاوض والانفتاح على الغرب، بينما يتبنى المحافظون سياسات أكثر تشددًا، تميل إلى المواجهة والدفاع عن القيم الثورية.

عندما يسيطر المحافظون على السلطة، تتجه إيران إلى سياسات أكثر صدامية، مثل زيادة دعمها للجماعات المسلحة في المنطقة أو تكثيف أنشطتها النووية. أما عندما يتمتع الإصلاحيون بنفوذ أكبر، فإن إيران قد تميل إلى التفاوض لتخفيف العقوبات الاقتصادية أو تحسين علاقاتها مع الدول الغربية.

التأثير على الاستقرار السياسي الداخلي:

الصراعات الداخلية قد تؤدي إلى عدم استقرار سياسي، مما يضطر القيادة إلى التركيز على القضايا الداخلية لتجنب الاضطرابات. في مثل هذه الحالات، قد تتخذ إيران قرارات في السياسة الخارجية تهدف إلى تهدئة الأوضاع الداخلية أو تحويل الانتباه الشعبي عن المشاكل الداخلية. على سبيل المثال، قد تستخدم الحكومة التوترات الخارجية أو التهديدات الأمنية كذريعة لتعزيز الوحدة الوطنية واحتواء المعارضة الداخلية.

التوجه نحو التحالفات الاستراتيجية:

الصراعات الداخلية قد تدفع إيران إلى تشكيل تحالفات استراتيجية مع دول أخرى تدعم مواقفها السياسية أو تساهم في مواجهة الضغوط الداخلية. في أوقات الصراعات السياسية الحادة، قد تسعى إيران إلى تعزيز علاقاتها مع قوى مثل روسيا والصين لضمان دعم دولي مقابل الضغوط الغربية.

2. تأثير الضغوط الاقتصادية على السياسة الخارجية

العقوبات الاقتصادية والتكيف الاستراتيجي:

تواجه إيران منذ سنوات طويلة عقوبات اقتصادية دولية، خاصة من الولايات المتحدة، ما أدى إلى تدهور الاقتصاد الوطني. هذه العقوبات دفعت إيران إلى اتخاذ قرارات في السياسة الخارجية تهدف إلى تخفيف الضغوط الاقتصادية، مثل الدخول في مفاوضات الاتفاق النووي لعام 2015 (خطة العمل الشاملة المشتركة) الذي أتاح رفع بعض العقوبات مقابل قيود على البرنامج النووي الإيراني.

الضغوط الاقتصادية قد تدفع إيران أيضًا إلى البحث عن شراكات اقتصادية جديدة مع دول مثل الصين وروسيا، أو تعزيز علاقاتها التجارية مع دول الجوار مثل العراق وتركيا. هذه التحركات تعكس محاولات إيران لتقليل اعتمادها على الاقتصاد الغربي والتكيف مع القيود الاقتصادية المفروضة عليها.

التضخم والبطالة وتأثيرها على السياسة الخارجية:

يؤدي التضخم المرتفع ومعدلات البطالة المتزايدة إلى ضغوط اجتماعية داخلية قد تؤثر على استقرار النظام. في مواجهة هذه التحديات، قد تلجأ إيران إلى التركيز على السياسات الخارجية التي يمكن أن تحقق مكاسب اقتصادية سريعة أو تحسن الوضع الاقتصادي الداخلي. على سبيل المثال، قد تسعى إيران إلى زيادة صادراتها من النفط والغاز إلى الأسواق الآسيوية أو التفاوض للحصول على استثمارات أجنبية لتعزيز الاقتصاد الوطني.

استخدام الموارد الاقتصادية لدعم الحلفاء:

على الرغم من الضغوط الاقتصادية، تستمر إيران في تخصيص موارد لدعم حلفائها الإقليميين، مثل حزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن. هذا الدعم يعكس استراتيجية إيران لتعزيز نفوذها الإقليمي والحفاظ على تحالفاتها الاستراتيجية، لكنه يأتي بتكلفة اقتصادية كبيرة قد تؤثر على قدرتها على تحقيق الاستقرار الداخلي.

إدارة الأزمات والتكيف مع القيود:

الضغوط الاقتصادية تجبر القيادة الإيرانية على التكيف مع القيود المفروضة عليها من خلال تطوير استراتيجيات جديدة للبقاء. هذا قد يشمل تبني سياسات خارجية تهدف إلى تأمين مصالح اقتصادية محددة، مثل تحسين العلاقات مع الدول التي يمكن أن توفر مساعدات اقتصادية أو تخفيف القيود المالية.[19]

3. التفاعل بين الصراعات الداخلية والضغوط الاقتصادية في تشكيل السياسة الخارجية

التوازن بين الداخل والخارج:

---

[19] Alfoneh, Ali. Iran Unveiled: How the Revolutionary Guards Is Transforming Iran from Theocracy into Military Dictatorship. AEI Press, 2013.

تتطلب إدارة الصراعات الداخلية والضغوط الاقتصادية توازناً دقيقاً في صنع السياسة الخارجية. تسعى القيادة الإيرانية إلى استخدام السياسة الخارجية كأداة لتعزيز الاستقرار الداخلي، بينما تواجه التحديات الاقتصادية بحلول قصيرة المدى وطويلة المدى.

في بعض الأحيان، قد تتخذ إيران قرارات خارجية تهدف إلى تحقيق مكاسب سياسية داخلية، مثل التوصل إلى اتفاقيات دولية أو خفض التصعيد مع دول أخرى لتحسين الوضع الاقتصادي الداخلي.

تحويل الانتباه عن القضايا الداخلية:

في ظل تفاقم الضغوط الاقتصادية أو الصراعات الداخلية، قد تلجأ القيادة الإيرانية إلى تحويل الانتباه عن هذه القضايا من خلال التصعيد في السياسة الخارجية. هذا النهج يستخدم أحياناً لتوحيد الجبهة الداخلية حول القضايا الوطنية الكبرى أو لمواجهة الانتقادات الداخلية.[20]

تأثير الاستراتيجية الإقليمية على السياسة الداخلية:

التحديات الإقليمية والصراعات مع دول الخليج لها تأثيرات عميقة على الوضع السياسي الداخلي في إيران. تتفاعل هذه الصراعات مع الديناميات الداخلية في البلاد، مما يؤدي إلى تأثيرات على الاستقرار السياسي، الاقتصاد، والتوازن بين

---

[20] Hunter, Shireen T. Iran's Foreign Policy in the Post-Soviet Era: Resisting the New International Order. Praeger, 2010

القوى السياسية المختلفة. في ما يلي تحليل لكيفية تأثير هذه التحديات على الوضع الداخلي في إيران:

1. تعزيز الوحدة الوطنية وتوجيه الرأي العام

تعبئة الجماهير ضد التهديدات الخارجية:

في ظل التوترات الإقليمية والصراعات مع دول الخليج، تلجأ القيادة الإيرانية غالباً إلى تعبئة الرأي العام ضد "التهديدات الخارجية" من أجل تعزيز الوحدة الوطنية. يستخدم النظام الإيراني الخطاب القومي والديني لتوحيد الشعب خلف القيادة، مما يقلل من التوترات الداخلية ويشغل الرأي العام عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية الملحة.

مثال على ذلك هو استخدام الخطاب المعادي للغرب والسعودية، حيث يتم تصوير هذه الدول كتهديدات للأمن القومي الإيراني، مما يعزز من شرعية النظام ويضعف المعارضة الداخلية.

تقليل الضغط على النظام:

التحديات الإقليمية تسمح للنظام بإلقاء اللوم على القوى الخارجية في العديد من المشاكل الداخلية، مثل العقوبات الاقتصادية والتضخم. هذا التحويل للوم يمكن أن يقلل من الضغط على الحكومة ويمنع تصاعد الاحتجاجات الداخلية، حيث يُشجع المواطنون على الوقوف ضد التهديدات الخارجية بدلاً من التمرد على النظام.

2. زيادة النفوذ العسكري والأمني

تعزيز دور الحرس الثوري:

في مواجهة التحديات الإقليمية، يتزايد دور الحرس الثوري الإيراني في السياسة الداخلية. يتولى الحرس الثوري، الذي يُعد قوة عسكرية وأمنية مؤثرة، مسؤولية كبيرة في إدارة الصراعات الإقليمية والدفاع عن البلاد. هذا الدور المتزايد يعزز من نفوذه السياسي والاقتصادي داخل إيران، مما يؤدي إلى تعزيز السيطرة العسكرية والأمنية على الحياة السياسية.

كما يسهم تصاعد التوترات في زيادة ميزانية الدفاع وتخصيص موارد إضافية للحرس الثوري والقوات المسلحة، مما يعزز من قدرتها على التحكم في الأمور الداخلية والخارجية.

قمع المعارضة الداخلية:

في أوقات الأزمات الإقليمية، تستخدم الحكومة الإيرانية التهديدات الخارجية كمبرر لتشديد الرقابة والقمع على المعارضة الداخلية. يُبرر النظام هذه الإجراءات بأنها ضرورية لحماية الأمن القومي ومنع "الفتنة" الداخلية. هذا يمكن أن يؤدي إلى تقليص الحريات المدنية وزيادة القمع السياسي، مما يعزز من قبضة النظام على السلطة.

3. التأثير الاقتصادي والتوترات الاجتماعية

تأثير العقوبات والتوترات على الاقتصاد:

الصراعات الإقليمية تؤدي في كثير من الأحيان إلى تصعيد العقوبات الاقتصادية الدولية على إيران، خاصة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها في الخليج. هذه العقوبات تزيد من الضغوط الاقتصادية على النظام الإيراني، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية الداخلية مثل التضخم، البطالة، وتدهور العملة.

التوترات مع دول الخليج قد تؤثر أيضاً على صادرات النفط الإيرانية، خاصة إذا تم تعطيل طرق الملاحة البحرية في مضيق هرمز. هذه التأثيرات تزيد من صعوبة الوضع الاقتصادي وتؤدي إلى تفاقم التوترات الاجتماعية.

زيادة التوترات الاجتماعية:

الضغوط الاقتصادية الناتجة عن التحديات الإقليمية تزيد من التوترات الاجتماعية داخل إيران. قد يؤدي ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتراجع مستوى المعيشة إلى زيادة الاحتجاجات والإضرابات ضد الحكومة. في بعض الحالات، قد يحاول النظام التخفيف من هذه التوترات من خلال سياسات دعم اجتماعي مؤقتة، لكنها غالباً ما تكون غير كافية لمعالجة الجذور العميقة للمشاكل الاقتصادية.

4. الصراع بين التيارات السياسية

زيادة الخلافات بين الإصلاحيين والمحافظين:

التحديات الإقليمية تؤدي إلى تعميق الخلافات بين التيارين الإصلاحي والمحافظ في إيران. المحافظون غالباً ما يدفعون باتجاه تبني سياسات خارجية متشددة ومواجهة مباشرة مع دول الخليج، بينما يميل الإصلاحيون إلى التفاوض وتخفيف التصعيد لتجنب المزيد من الضغوط الاقتصادية.

هذه الخلافات الداخلية قد تؤدي إلى شلل سياسي أو تصعيد في الصراع الداخلي بين التيارات المختلفة، مما ينعكس على صنع القرار في السياسة الخارجية والداخلية.

تأثير الفشل أو النجاح في السياسة الخارجية:

نجاح أو فشل السياسات الخارجية الإيرانية في مواجهة التحديات الإقليمية له تأثير مباشر على الوضع السياسي الداخلي. إذا نجح النظام في تحقيق مكاسب إقليمية، فإن ذلك يعزز من موقف المحافظين ويزيد من شرعية النظام. أما إذا فشلت هذه السياسات وأدت إلى تصعيد الضغوط على إيران، فقد يضعف موقف المحافظين ويزيد من قوة الإصلاحيين الذين يدعون إلى التفاوض والانفتاح.[21]

حالات دراسية

---

[21] Ehteshami, Anoushiravan, and Mahjoob Zweiri. Iran and the Rise of Its Neoconservatives: The Politics of Tehran's Silent Revolution. I.B. Tauris, 2007

تعد الأزمة السورية والحرب في اليمن من أبرز النزاعات الإقليمية التي أظهرت التفاعل المعقد بين السياسة الداخلية والخارجية في إيران. في هاتين الحالتين، سعت إيران إلى تحقيق أهدافها الإقليمية مع مراعاة الديناميات الداخلية، بما في ذلك الضغوط السياسية والاقتصادية. فيما يلي دراسة تحليلية لكل حالة لفهم كيفية تفاعل السياسة الداخلية مع الأهداف الاستراتيجية لإيران في السياسة الخارجية.

1. الأزمة السورية

الخلفية:

بدأت الأزمة السورية في عام 2011 كحركة احتجاجية ضد نظام الرئيس بشار الأسد، ولكنها تطورت إلى حرب أهلية شاملة شملت تدخلات من قوى إقليمية ودولية. إيران، كحليف استراتيجي لنظام الأسد، قررت التدخل لدعم الحكومة السورية عسكريًا وسياسيًا.

السياسة الخارجية الإيرانية في سوريا:

دعمت إيران النظام السوري لعدة أسباب استراتيجية، منها الحفاظ على محور المقاومة ضد إسرائيل، وضمان استمرار النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط. هذا الدعم تضمن تقديم مساعدات مالية وعسكرية مباشرة، ونشر قوات الحرس الثوري الإيراني والمليشيات الشيعية المدعومة من إيران، مثل حزب الله.

ساهمت إيران في تعزيز القدرات العسكرية للنظام السوري من خلال الدعم اللوجستي والاستخباراتي. كما لعبت دورًا رئيسيًا في تشكيل "الميليشيات الشعبية" التي قاتلت إلى جانب القوات السورية ضد الفصائل المعارضة.

التفاعل مع السياسة الداخلية:

دعم المحافظين: ساهم التدخل الإيراني في سوريا في تعزيز موقف المحافظين داخل إيران، الذين يرون في دعم النظام السوري امتدادًا للثورة الإسلامية ودفاعًا عن القيم الشيعية. هؤلاء المحافظون استغلوا الأزمة لتعزيز سيطرتهم على السياسة الداخلية وتبرير الإنفاق العسكري الكبير.

التحديات الاقتصادية: أدى الانخراط الإيراني المكثف في سوريا إلى ضغوط اقتصادية كبيرة على إيران، خاصة في ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلاد. هذه الضغوط تسببت في انتقادات داخلية، خاصة من الإصلاحيين وبعض فئات المجتمع المدني، الذين اعتبروا أن الموارد المالية الكبيرة التي تُصرف في سوريا كان من الممكن استخدامها لتحسين الأوضاع الاقتصادية داخل إيران.

الوحدة الوطنية: استخدمت القيادة الإيرانية الأزمة السورية لتوحيد الرأي العام الإيراني حول قضية "الدفاع عن الحرمات الشيعية" والمواجهة مع "الإرهاب السني"، مما ساعد في تحويل الانتباه عن المشاكل الداخلية.

النتائج والتداعيات:

تمكنت إيران من تحقيق أهدافها الرئيسية في سوريا، بما في ذلك الحفاظ على نظام الأسد وتعزيز نفوذها الإقليمي. ومع ذلك، فإن هذه السياسة أضافت ضغوطًا داخلية كبيرة، خاصة على الاقتصاد الإيراني، وزادت من التوترات السياسية بين التيارات المختلفة في البلاد.

2. الحرب في اليمن

الخلفية:

بدأت الحرب في اليمن في عام 2015 بعد سيطرة الحوثيين، المدعومين من إيران، على العاصمة صنعاء. هذا الصراع تحول إلى حرب إقليمية شاملة عندما تدخل التحالف العربي بقيادة السعودية لدعم الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا.

السياسة الخارجية الإيرانية في اليمن:

دعمت إيران الحوثيين، وهم من الزيديين الشيعة، كجزء من استراتيجيتها لتعزيز نفوذها الإقليمي والحد من نفوذ السعودية في المنطقة. الدعم الإيراني للحوثيين شمل تقديم الأسلحة، التدريب العسكري، والمساعدات اللوجستية.

سعت إيران من خلال دعمها للحوثيين إلى إنشاء "محور مقاومة" يمتد من لبنان وسوريا إلى العراق واليمن، ما يعزز موقعها في مواجهة التحالفات السنية بقيادة السعودية.

التفاعل مع السياسة الداخلية:

دعم المحافظين: مرة أخرى، وجد المحافظون في دعم الحوثيين أداة لتعزيز سياساتهم في الداخل والخارج، مؤكدين على أهمية "المقاومة" ضد النفوذ السعودي والأمريكي. هذا الموقف يعزز من خطاب الثورة الإسلامية ويؤكد على دور إيران كقائد لحركات المقاومة في المنطقة.

التكلفة الاقتصادية: على الرغم من أن التدخل الإيراني في اليمن ليس بنفس حجم تدخلها في سوريا، إلا أن التكلفة المالية لهذا التدخل أضافت أعباءً على الاقتصاد الإيراني المتضرر من العقوبات. هذه الأعباء ساهمت في زيادة الانتقادات الداخلية من قبل الإصلاحيين وبعض قطاعات المجتمع، الذين يرون أن التركيز على الصراعات الإقليمية يأتي على حساب تحسين الظروف المعيشية داخل إيران.

التأثير على العلاقات مع الخليج: دعم إيران للحوثيين أدى إلى تصاعد التوترات مع دول الخليج، خاصة السعودية، مما زاد من العزلة الدبلوماسية لإيران في المنطقة ودفع نحو تصعيد عسكري بين الطرفين، وهو ما أثر بشكل مباشر على الأوضاع الداخلية في إيران، من خلال زيادة المخاوف الأمنية وتفاقم الوضع الاقتصادي.

النتائج والتداعيات:

على الرغم من أن إيران لم تتمكن من تحقيق نفس النجاح الذي حققته في سوريا، إلا أنها تمكنت من الحفاظ على نفوذها في اليمن من خلال دعم الحوثيين. ومع ذلك، فإن هذا التدخل ساهم في تعميق العزلة الإيرانية وزيادة الضغوط الاقتصادية على النظام، مما أدى إلى تفاقم التوترات السياسية والاجتماعية داخل البلاد.

سادسا: تحليل النتائج

النتائج الرئيسية

يمثل البحث حول العلاقة بين السياسة الداخلية الإيرانية واستراتيجيتها الإقليمية في منطقة الخليج توضيحًا لكيفية تفاعل العوامل الداخلية والخارجية في تشكيل قرارات الدولة. عبر دراسة التفاعلات بين التيارات السياسية الداخلية، الضغوط الاقتصادية، والتحديات الإقليمية، توصلنا إلى مجموعة من النتائج المهمة التي تساهم في فهم أكثر عمقًا لديناميات السياسة الإيرانية.

1. الصراع الداخلي بين الإصلاحيين والمحافظين وتأثيره على السياسة الخارجية

التأثير المباشر على التوجهات الخارجية:

أظهرت النتائج أن الصراع بين التيارات السياسية المختلفة في إيران، وخاصة بين الإصلاحيين والمحافظين، يؤدي إلى تقلبات في السياسة الخارجية. المحافظون يميلون إلى تبني سياسات خارجية أكثر تشددًا، مع التركيز على تعزيز الدور الإقليمي لإيران من خلال المواجهة مع الغرب ودعم الحركات الشيعية في

المنطقة. في المقابل، يسعى الإصلاحيون إلى تخفيف التوترات مع المجتمع الدولي وتحسين العلاقات مع الدول الغربية لتخفيف العقوبات الاقتصادية وتعزيز الاقتصاد الوطني.

هذا الصراع الداخلي لا يؤدي فقط إلى تقلبات في السياسة الخارجية، ولكنه يعزز أيضًا من قدرة التيارات المختلفة على التأثير في صنع القرار من خلال تحالفاتها مع القوى الخارجية.

تحويل الصراعات الخارجية إلى أدوات داخلية:

يستخدم النظام الإيراني الصراعات الخارجية، خاصة مع دول الخليج، كأداة لتحويل الانتباه عن المشاكل الداخلية وتوحيد الشعب حول التهديدات الخارجية المزعومة. هذا النهج يساعد في الحفاظ على استقرار النظام، لكنه في نفس الوقت يزيد من التوترات الداخلية نتيجة الضغوط الاقتصادية المستمرة.

2. التحديات الاقتصادية وتأثيرها على السياسة الخارجية

دور الضغوط الاقتصادية في تشكيل السياسات:

أكدت النتائج أن الضغوط الاقتصادية، خاصة تلك الناتجة عن العقوبات الدولية، تلعب دورًا حاسمًا في تشكيل السياسة الخارجية الإيرانية. العقوبات تؤدي إلى ضغوط داخلية كبيرة، بما في ذلك التضخم والبطالة وتدهور مستوى المعيشة، مما يدفع النظام إلى البحث عن حلول خارجية للتخفيف من هذه الضغوط.

في ظل هذه الضغوط، تحاول إيران تحسين علاقاتها مع دول مثل الصين وروسيا لتعويض العزلة الاقتصادية التي تعاني منها. كما يظهر أن إيران تستخدم مواردها المحدودة لدعم حلفائها الإقليميين، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمات الداخلية، لكنه يعزز من موقفها الإقليمي.

التأثير المتبادل بين الاقتصاد والسياسة الخارجية:

يعتمد النظام الإيراني على سياسته الخارجية لتحقيق مكاسب اقتصادية، سواء من خلال تخفيف العقوبات أو تعزيز العلاقات التجارية مع الدول الأخرى. لكن في الوقت نفسه، تؤدي التدخلات الخارجية إلى زيادة الضغوط الاقتصادية، مما يجعل من الصعب على النظام تحقيق التوازن بين الطموحات الإقليمية والاستقرار الداخلي.

3. التحديات الإقليمية والصراعات مع دول الخليج وتأثيرها على الوضع الداخلي

تصعيد التوترات الإقليمية كأداة لتوحيد الداخل:

أظهرت الدراسة أن التحديات الإقليمية، مثل الأزمة السورية والحرب في اليمن، تُستخدم لتعزيز الوحدة الوطنية في مواجهة "العدو الخارجي". هذا النهج يساعد في تقليل الضغط على النظام الإيراني ويعزز من شرعيته بين مؤيديه.

لكن في المقابل، تؤدي هذه السياسات إلى تصاعد التوترات مع دول الخليج، مما يزيد من عزلة إيران الدولية ويعقد من الوضع الاقتصادي الداخلي، حيث تزداد الضغوط على الحكومة لإدارة الأزمة.

التأثير على الاستقرار الداخلي:

تؤدي التدخلات الإيرانية في الصراعات الإقليمية إلى زيادة دور الحرس الثوري وقوى الأمن في السياسة الداخلية، مما يعزز من نفوذ هذه القوى ويحد من الحريات المدنية. هذه الديناميات قد تؤدي إلى تصاعد التوترات الداخلية بين الفئات المختلفة في المجتمع الإيراني، خاصة في ظل تزايد الضغوط الاقتصادية.

4. التفاعل بين السياسة الداخلية والخارجية في إيران

التوازن بين الداخل والخارج:

النتائج توضح أن النظام الإيراني يسعى لتحقيق توازن بين مواجهة التحديات الداخلية وتحقيق طموحاته الخارجية. هذا التوازن يتطلب من القيادة الإيرانية اتخاذ قرارات دقيقة تتماشى مع المتغيرات الداخلية والخارجية، مع الحفاظ على شرعية النظام وضمان استمراريته.

التفاعل بين الداخل والخارج يتجلى في كيفية استخدام إيران للصراعات الإقليمية لتقوية موقفها الداخلي، وفي الوقت نفسه، تأثير الأزمات الداخلية على قدرتها على تنفيذ سياساتها الخارجية.

استمرارية التحديات:

تظهر النتائج أن التحديات التي تواجهها إيران ليست مؤقتة، بل هي جزء من ديناميات مستمرة بين السياسة الداخلية والخارجية. الصراعات السياسية، الضغوط الاقتصادية، والتوترات الإقليمية ستظل تؤثر على قرارات السياسة الخارجية الإيرانية في المستقبل، مما يتطلب من النظام الإيراني البحث عن استراتيجيات جديدة للتعامل مع هذه التحديات.

التفاعل الديناميكي بين العوامل الداخلية والخارجية:

يتضح من التحليل الذي تم إجراؤه أن السياسة الداخلية والاستراتيجية الإقليمية لإيران تتفاعل بشكل ديناميكي ومعقد، حيث تؤثر كل منهما على الأخرى بطرق متعددة ومتغيرة باستمرار. هذا التفاعل يعكس محاولة القيادة الإيرانية التوفيق بين أهدافها الإقليمية والطموحات الداخلية، مع مراعاة الضغوط الاقتصادية والسياسية التي تواجهها البلاد. يمكن تلخيص هذا التفاعل الديناميكي في النقاط التالية:

1. تأثير السياسة الداخلية على الاستراتيجية الإقليمية

التيارات السياسية ودورها في تشكيل الاستراتيجية الإقليمية:

الصراع المستمر بين التيارات السياسية في إيران، خاصة بين الإصلاحيين والمحافظين، يؤثر بشكل مباشر على طبيعة الاستراتيجية الإقليمية. المحافظون

يميلون إلى تبني سياسات خارجية أكثر عدوانية تتماشى مع الأيديولوجية الثورية، مما يعزز من دعم الجماعات المسلحة وتوسيع النفوذ الإقليمي. في المقابل، يميل الإصلاحيون إلى انتهاج سياسات أكثر دبلوماسية ومرونة تهدف إلى تحسين العلاقات مع المجتمع الدولي لتخفيف الضغوط الاقتصادية.

هذه الديناميات تجعل من الاستراتيجية الإقليمية انعكاسًا للتركيبة السياسية الداخلية، حيث يتغير التوجه الإقليمي لإيران وفقًا للتيار المسيطر في الداخل.

الضغوط الاقتصادية كعامل مؤثر في قرارات السياسة الخارجية:

تؤدي الضغوط الاقتصادية، الناتجة عن العقوبات والتحديات الاقتصادية الداخلية، إلى اتخاذ قرارات استراتيجية تتماشى مع الحاجة لتخفيف هذه الضغوط. على سبيل المثال، قد تضطر إيران إلى الدخول في مفاوضات مع القوى الدولية بشأن برنامجها النووي أو تحسين علاقاتها مع بعض دول الخليج لتحقيق استقرار اقتصادي داخلي.

الضغوط الاقتصادية تجبر القيادة الإيرانية على تحديد أولوياتها في السياسة الخارجية، حيث يتم توجيه الموارد المحدودة نحو القضايا التي يمكن أن تحقق فوائد داخلية ملموسة.

2. تأثير الاستراتيجية الإقليمية على السياسة الداخلية

استخدام التوترات الإقليمية لتعزيز الوحدة الداخلية:

تلجأ القيادة الإيرانية إلى استخدام التوترات الإقليمية والصراعات مع دول الخليج كوسيلة لتعزيز الوحدة الوطنية وحشد الدعم الشعبي للنظام. هذه الاستراتيجية تساعد في توحيد الداخل حول قضايا مشتركة وتخفيف الانتقادات الداخلية، خاصة في أوقات الأزمات.

هذا التوجه يعكس الديناميكية التي تستخدم فيها الاستراتيجية الإقليمية كأداة لتعزيز الاستقرار الداخلي، مما يخلق نوعًا من الترابط بين السياسة الداخلية والخارجية.

زيادة نفوذ المؤسسات العسكرية والأمنية:

نتيجة للتحديات الإقليمية، يزداد نفوذ الحرس الثوري الإيراني والمؤسسات الأمنية في السياسة الداخلية. هذه المؤسسات، التي تلعب دورًا رئيسيًا في تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية، تستخدم نفوذها لتعزيز سيطرتها على السياسة الداخلية وحماية النظام من التهديدات الداخلية.

هذا النفوذ المتزايد يخلق توازنًا جديدًا في القوة داخل إيران، حيث تصبح المؤسسات العسكرية والأمنية لاعبًا أساسيًا في صنع القرار السياسي، مما يؤثر على طبيعة الاستراتيجية الإقليمية.

3. الديناميكية المستمرة للتفاعل بين الداخل والخارج

التكيف مع التحديات المتغيرة:

التفاعل بين السياسة الداخلية والاستراتيجية الإقليمية في إيران ليس ثابتًا، بل يتغير باستمرار استجابة للتحديات الداخلية والخارجية. على سبيل المثال، عندما تواجه إيران ضغوطًا اقتصادية شديدة، قد تسعى لتخفيف التوترات الإقليمية والدخول في مفاوضات دولية. على العكس، في فترات الاستقرار الداخلي، قد تتبنى إيران سياسات إقليمية أكثر عدوانية لتعزيز نفوذها.

هذا التكيف المستمر يعكس طبيعة السياسة الإيرانية التي تستجيب بشكل ديناميكي للمتغيرات على الساحتين الداخلية والخارجية.

العوامل الخارجية وتأثيرها على السياسة الداخلية:

العوامل الخارجية، مثل التغيرات في التحالفات الدولية أو التطورات في الأزمات الإقليمية، يمكن أن تؤثر بشكل كبير على السياسة الداخلية الإيرانية. على سبيل المثال، قد يؤدي تصاعد التوترات مع الولايات المتحدة إلى تعزيز موقف المحافظين داخل إيران، بينما قد يؤدي تقارب مع القوى الغربية إلى زيادة نفوذ الإصلاحيين.

هذا التفاعل الديناميكي يعكس كيف يمكن للعوامل الخارجية أن تعيد تشكيل المشهد السياسي الداخلي في إيران، مما يجعل من الصعب التنبؤ بمسار السياسة الإيرانية.

الاستنتاجات العامة

البحث في العلاقة بين السياسة الداخلية الإيرانية واستراتيجيتها الإقليمية يكشف عن تفاعل معقد وديناميكي بين العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على قرارات الدولة وتوجهاتها في المنطقة. فيما يلي الاستنتاجات النهائية التي تم التوصل إليها:

1. الصراع الداخلي كعامل رئيسي في تشكيل السياسة الخارجية

التنافس بين التيارات السياسية:

الصراع بين التيارات السياسية في إيران، خاصة بين المحافظين والإصلاحيين، يشكل أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على السياسة الخارجية. المحافظون، الذين يميلون إلى تبني سياسات خارجية متشددة وعدوانية، يستخدمون هذه السياسات لتعزيز مواقفهم الداخلية والشرعية الثورية. في المقابل، يسعى الإصلاحيون إلى تبني نهج دبلوماسي أكثر اعتدالاً بهدف تحسين العلاقات مع المجتمع الدولي وتخفيف الضغوط الاقتصادية.

هذا التنافس يخلق ديناميكية تجعل من السياسة الخارجية انعكاساً مباشراً للصراعات الداخلية، مما يؤدي إلى تقلبات في التوجهات الإقليمية لإيران.

استخدام الصراعات الخارجية لتوحيد الداخل:

تعتمد القيادة الإيرانية على تصعيد التوترات الإقليمية لتحويل الانتباه عن المشاكل الداخلية وتوحيد الشعب حول "التهديدات الخارجية". هذه الاستراتيجية تساعد في

الحفاظ على الاستقرار الداخلي وتقليل الانتقادات الموجهة للنظام، خاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية والسياسية.

2. الضغوط الاقتصادية وتأثيرها على الاستراتيجية الإقليمية

التأثير المزدوج للعقوبات الاقتصادية:

العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، خاصة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، تلعب دورًا حاسمًا في تشكيل قرارات السياسة الخارجية الإيرانية. من جهة، تدفع هذه العقوبات إيران إلى البحث عن تحالفات جديدة واستراتيجيات بديلة للتخفيف من تأثيراتها. ومن جهة أخرى، تزيد هذه العقوبات من الضغوط الداخلية، مما يجبر القيادة الإيرانية على توجيه السياسة الخارجية نحو تحقيق مكاسب اقتصادية أو تخفيف الضغوط الداخلية.

يُظهر البحث أن الضغوط الاقتصادية ليست مجرد عامل خارجي يؤثر على إيران، بل هي أيضًا محفز داخلي يدفع النظام إلى تبني سياسات خارجية تهدف إلى تأمين الموارد الاقتصادية وتعزيز الاستقرار الداخلي.

تأثير الاقتصاد على صنع القرار السياسي:

تتأثر الاستراتيجية الإقليمية الإيرانية بشكل كبير بالوضع الاقتصادي الداخلي. في أوقات الأزمات الاقتصادية، قد تلجأ إيران إلى تخفيف التوترات الإقليمية والدخول

في مفاوضات مع المجتمع الدولي بهدف تخفيف العقوبات وتحسين الوضع الاقتصادي. هذا يؤكد أن الاستراتيجية الإقليمية لإيران ليست ثابتة، بل تتكيف باستمرار مع المتغيرات الاقتصادية الداخلية.

3. التحديات الإقليمية ودورها في إعادة تشكيل السياسة الداخلية

التدخلات الإقليمية وزيادة نفوذ المؤسسات العسكرية:

أظهرت الأزمات الإقليمية، مثل الأزمة السورية والحرب في اليمن، كيف أن التدخلات الإقليمية تؤدي إلى تعزيز دور الحرس الثوري والمؤسسات الأمنية في السياسة الداخلية الإيرانية. هذه المؤسسات تستفيد من التحديات الإقليمية لتعزيز سيطرتها على السلطة وزيادة نفوذها في صنع القرار السياسي.

هذه الديناميكية تعزز من الطبيعة العسكرية والأمنية للنظام الإيراني، مما يؤثر على توازن القوى داخل الدولة ويقلل من فرص التغيير السياسي.

تعميق العزلة الدولية وتحديات الاستقرار الداخلي:

التدخلات الإقليمية الإيرانية، على الرغم من أنها تعزز النفوذ الإقليمي، إلا أنها تساهم في زيادة عزلة إيران الدولية وتفاقم الضغوط الاقتصادية. هذا التفاعل بين العزلة الخارجية والتوترات الداخلية يزيد من تحديات الاستقرار الداخلي ويضع القيادة الإيرانية أمام معضلة الحفاظ على التوازن بين الطموحات الإقليمية والاستقرار الداخلي.

4. التفاعل الديناميكي بين الداخل والخارج

تكيف الاستراتيجية الإقليمية مع التحولات الداخلية والخارجية:

العلاقة بين السياسة الداخلية الإيرانية والاستراتيجية الإقليمية تتميز بالديناميكية والتكيف المستمر. تواجه إيران تحديات داخلية وخارجية متغيرة، مما يجبرها على إعادة تقييم استراتيجياتها الإقليمية وتكييفها مع الظروف الجديدة. هذا التفاعل المستمر بين الداخل والخارج يعكس قدرة النظام الإيراني على المناورة والتكيف، رغم الضغوط الكبيرة التي يواجهها.

هذه الديناميكية تجعل من الصعب التنبؤ بالتحركات الإيرانية، حيث تتغير الاستراتيجية الإقليمية بشكل مستمر استجابة للتحولات الداخلية والخارجية.

الخاتمة

ملخص البحث

التفاعل بين السياسة الداخلية والاستراتيجية الإقليمية:

السياسة الداخلية الإيرانية، وخاصة الصراع بين التيارات الإصلاحية والمحافظة، تؤثر بشكل مباشر على توجهات السياسة الخارجية. هذا التفاعل يؤدي إلى تقلبات في الاستراتيجية الإقليمية لإيران وفقًا للتيار المسيطر في الداخل.

استخدام التحديات الإقليمية لتعزيز الاستقرار الداخلي:

النظام الإيراني يستخدم التوترات والصراعات الإقليمية، مثل الأزمة السورية والحرب في اليمن، لتعزيز الوحدة الوطنية وتوجيه الرأي العام بعيدًا عن المشاكل الداخلية. هذه الاستراتيجية تساعد في الحفاظ على استقرار النظام، لكنها تزيد من عزلة إيران الدولية.

الضغوط الاقتصادية ودورها في تشكيل السياسة الخارجية:

العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران تشكل عاملًا حاسمًا في توجيه السياسة الخارجية. تؤدي الضغوط الاقتصادية إلى تبني استراتيجيات إقليمية تهدف إلى تحقيق مكاسب اقتصادية وتخفيف العقوبات، مما يساهم في إعادة تشكيل السياسة الإيرانية بشكل ديناميكي.

تأثير التدخلات الإقليمية على السياسة الداخلية:

التدخلات الإيرانية في الأزمات الإقليمية تعزز من نفوذ الحرس الثوري والمؤسسات الأمنية في السياسة الداخلية. هذا يؤدي إلى زيادة الطابع العسكري للنظام الإيراني، مما يقلل من فرص التغيير السياسي الداخلي.

الديناميكية المستمرة بين الداخل والخارج:

العلاقة بين السياسة الداخلية والاستراتيجية الإقليمية لإيران تتميز بالديناميكية والتكيف المستمر مع التحولات الداخلية والخارجية. هذا التفاعل يعكس قدرة النظام الإيراني على المناورة في بيئة دولية وإقليمية معقدة.

التوصيات

لفهم أفضل للعلاقة المعقدة بين السياسة الداخلية الإيرانية واستراتيجيتها الإقليمية، يُمكن تقديم التوصيات التالية للباحثين والسياسيين:

1. الباحثين الأكاديميين

دراسة التفاعل بين التيارات السياسية وتأثيرها على السياسة الخارجية:

يُوصى بإجراء دراسات معمقة حول تأثير التيارات السياسية المختلفة داخل إيران (الإصلاحيين والمحافظين) على تشكيل الاستراتيجية الإقليمية. يمكن أن تساعد هذه الدراسات في فهم كيف يُمكن للصراع الداخلي أن يؤثر على التوجهات الخارجية للدولة.

تحليل الخطاب السياسي والديني:

يُنصح الباحثون بتحليل الخطاب السياسي والديني للنخبة الإيرانية لفهم كيف يتم استخدام الدين والأيديولوجيا لتعزيز استراتيجيات السياسة الخارجية. يمكن أن يكشف هذا التحليل عن الأهداف طويلة المدى لإيران في المنطقة.

التفاعل بين الاقتصاد والسياسة الخارجية:

ينبغي للباحثين التركيز على دراسة تأثير الضغوط الاقتصادية، مثل العقوبات، على قرارات السياسة الخارجية الإيرانية. يمكن أن توفر هذه الدراسات رؤية أعمق حول كيفية استخدام إيران للسياسة الخارجية كأداة لتخفيف الضغوط الداخلية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الدراسات المقارنة:

يُوصى بإجراء دراسات مقارنة بين إيران ودول أخرى ذات أنظمة سياسية مشابهة لفهم كيف تؤثر العوامل الداخلية على السياسات الخارجية. هذه الدراسات يمكن أن تساعد في تقديم نظرة أوسع حول الديناميات التي تؤثر على التفاعلات بين الداخل والخارج.

التحليل الديناميكي طويل الأمد:

يُنصح الباحثون بتبني نهج ديناميكي طويل الأمد لدراسة تطور السياسة الخارجية الإيرانية. يتطلب ذلك متابعة التغيرات في السياسة الداخلية وتأثيرها على الاستراتيجية الإقليمية على مر الزمن، مما يوفر فهماً أعمق لكيفية تكيف إيران مع التحديات المتغيرة.

2. السياسيين وصناع القرار

فهم الديناميات الداخلية الإيرانية:

يُنصح صناع القرار الدوليون بتعميق فهمهم للديناميات الداخلية الإيرانية، بما في ذلك الصراع بين التيارات السياسية المختلفة، قبل صياغة السياسات الخارجية تجاه إيران. فهم هذه الديناميات يمكن أن يساعد في تحديد النهج الأنسب للتعامل مع إيران على المستوى الدولي.

استخدام الأدوات الدبلوماسية المتنوعة:

يُوصى بتبني أدوات دبلوماسية متعددة ومتنوعة عند التعامل مع إيران، مع مراعاة التوازن بين الضغوط الاقتصادية والتفاوض الدبلوماسي. ينبغي أن تكون هذه الأدوات مرنة بما يكفي للاستجابة للتغيرات السريعة في السياسة الداخلية الإيرانية.

تشجيع الحوار الإقليمي:

يُنصح السياسيون بتشجيع الحوار الإقليمي الشامل الذي يشمل جميع الأطراف المعنية في الشرق الأوسط، بما في ذلك إيران. هذا الحوار يمكن أن يساهم في تقليل التوترات الإقليمية وفهم أفضل لمصالح إيران في المنطقة.

دعم الجهود الدبلوماسية لخفض التصعيد:

يجب على صناع القرار دعم الجهود الدبلوماسية التي تهدف إلى خفض التصعيد في المنطقة، مع مراعاة الضغوط الداخلية التي تواجهها القيادة الإيرانية. ينبغي أن تركز هذه الجهود على بناء الثقة وتشجيع التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

التوقع وإدارة الأزمات:

ينبغي على السياسيين الدوليين توقع الأزمات الناشئة عن الديناميات الداخلية الإيرانية والاستعداد لإدارتها بشكل فعّال. يتطلب ذلك مراقبة دقيقة للتطورات الداخلية في إيران وفهم كيفية تأثيرها على سلوك إيران الإقليمي والدولي.

اقتراحات لأبحاث مستقبلية

على الرغم من أن البحث الحالي يسلط الضوء على العلاقة المعقدة والديناميكية بين السياسة الداخلية الإيرانية واستراتيجيتها الإقليمية، إلا أن هناك بعض الثغرات التي يجب معالجتها لتحقيق فهم أعمق وشامل. فيما يلي تحديد لهذه الثغرات مع تقديم مقترحات لمزيد من الدراسات:

1. الثغرات في البحث الحالي

نقص الدراسات الكمية:

يفتقر البحث الحالي إلى دراسات كمية تعتمد على بيانات وإحصائيات دقيقة لتحليل العلاقة بين العوامل الداخلية والخارجية. هذا النقص قد يؤثر على دقة الاستنتاجات ويمثل تحديًا في تقديم توقعات دقيقة للتوجهات المستقبلية.

التركيز على التحليل السياسي دون النظر العميق للجانب الاجتماعي:

يركز البحث بشكل كبير على الجوانب السياسية والاقتصادية، مع إغفال التأثيرات الاجتماعية والثقافية على السياسة الخارجية الإيرانية. يمكن أن تؤدي هذه الثغرة إلى تقليل الفهم الكامل للعوامل الداخلية التي تؤثر على الاستراتيجية الإقليمية.

غياب التحليل المقارن بين إيران ودول أخرى في المنطقة:

يفتقر البحث إلى تحليل مقارن بين إيران ودول أخرى في الشرق الأوسط لها تجارب مشابهة في الربط بين السياسة الداخلية والخارجية. هذا النقص قد يحد من القدرة على فهم كيف تختلف أو تتشابه الديناميات الإيرانية مع دول أخرى في المنطقة.

عدم تناول تأثير العوامل الخارجية بشكل كافٍ:

بينما يتناول البحث تأثير السياسة الداخلية على الاستراتيجية الإقليمية، فإنه لم يتطرق بشكل كافٍ إلى كيفية تأثير التغيرات في البيئة الدولية والإقليمية على السياسة الداخلية الإيرانية. هذا الجانب مهم لفهم كيفية استجابة إيران للتحديات الخارجية من خلال تعديل سياساتها الداخلية.

الافتقار إلى دراسة تأثير التكنولوجيا والمعلومات:

لم يتناول البحث تأثير الثورة التكنولوجية ووسائل الإعلام الجديدة على السياسة الداخلية والإقليمية في إيران. هذه الثغرة قد تؤدي إلى تجاهل دور المعلومات والتواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام والتأثير على صنع القرار السياسي.

2. مقترحات لمزيد من الدراسات

دراسات كمية ومعمقة:

يُقترح إجراء دراسات كمية تعتمد على بيانات إحصائية وتحليلية لتقييم تأثير العوامل الداخلية مثل التضخم، البطالة، ومستويات الفقر على قرارات السياسة الخارجية. يمكن أن توفر هذه الدراسات بيانات دقيقة تساعد في تقديم تنبؤات موثوقة حول سلوك إيران الإقليمي.

دراسة التأثيرات الاجتماعية والثقافية:

يُوصى بإجراء دراسات تركز على التأثيرات الاجتماعية والثقافية، مثل الدين والقيم المجتمعية، على السياسة الداخلية الإيرانية وكيفية تأثيرها على الاستراتيجية الإقليمية. يمكن أن توفر هذه الدراسات فهمًا أعمق للديناميات الداخلية التي تؤثر على قرارات السياسة الخارجية.

تحليل مقارن بين دول المنطقة:

يُنصح بإجراء دراسات مقارنة بين إيران ودول أخرى في الشرق الأوسط مثل تركيا والسعودية، لفهم كيف تؤثر العوامل الداخلية على السياسة الخارجية في سياقات مختلفة. يمكن أن تسهم هذه الدراسات في تقديم إطار نظري أكثر شمولية لفهم العلاقة بين السياسة الداخلية والخارجية في المنطقة.

دراسة تأثير العوامل الخارجية على السياسة الداخلية:

يجب التركيز على دراسة كيفية تأثير التغيرات في البيئة الدولية والإقليمية، مثل سياسات الولايات المتحدة والعقوبات الاقتصادية، على السياسة الداخلية الإيرانية. هذا سيساعد في فهم كيفية تكييف إيران لاستراتيجيتها الداخلية استجابة للضغوط الخارجية.

تحليل دور التكنولوجيا والمعلومات:

يُقترح دراسة تأثير وسائل الإعلام الجديدة، والتكنولوجيا الرقمية، وشبكات التواصل الاجتماعي على السياسة الداخلية والإقليمية في إيران. يمكن أن توفر هذه

الدراسات رؤى حول كيفية تأثير المعلومات والتكنولوجيا على تشكيل الرأي العام وصنع القرار السياسي.

قائمة المراجع

- Alam, Asghar. Economic Sanctions and Iranian .Foreign Policy. Palgrave Macmillan, 2020
- Alfoneh, Ali. Iran Unveiled: How the Revolutionary Guards Is Transforming Iran from Theocracy into .Military Dictatorship. AEI Press, 2013
- Arjomand, Said Amir. After Khomeini: Iran Under .His Successors. Oxford University Press, 2009
- Axworthy, Michael. Revolutionary Iran: A History of the Islamic Republic. Oxford University Press, .2013
- Ehteshami, Anoushiravan, and Mahjoob Zweiri. Iran and the Rise of Its Neoconservatives: The

Politics of Tehran's Silent Revolution. I.B. Tauris, .2007

- Hakimian, Hassan. The Economy of Iran: The .Dilemmas of an Islamic State. I.B. Tauris, 2000

- Harris, Kevan. A Social Revolution: Politics and the Welfare State in Iran. University of California .Press, 2017

- Hiro, Dilip. The Iranian Labyrinth: Journeys Through Theocratic Iran and Its Furies. Nation .Books, 2005

- Hunter, Shireen T. Iran's Foreign Policy in the Post-Soviet Era: Resisting the New International .Order. Praeger, 2010

- Lobell, Steven E., Norin M. Ripsman, and Jeffrey W. Taliaferro, eds. Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy. Cambridge University .Press, 2009

- Mearsheimer, John J. The Tragedy of Great Power .Politics. W.W. Norton & Company, 2001

- Posch, Walter. "The Third World, Global Islam and Pragmatism: The Making of Iranian Foreign Policy." The International Spectator, vol. 49, no. 4, .2014, pp. 85-102

- Ripsman, Norrin M., Jeffrey W. Taliaferro, and Steven E. Lobell. Neoclassical Realist Theory of International Politics. Oxford University Press, .2016

- Sadjadpour, Karim. Reading Khamenei: The World View of Iran's Most Powerful Leader. Carnegie .Endowment for International Peace, 2009

- Salehi-Isfahani, Djavad. "Labor Market and Inequality in Iran: A Political Economy of the Informal Sector." In Iran's Political Economy since .the Revolution, Cambridge University Press, 2009

- Takeyh, Ray. Guardians of the Revolution: Iran and the World in the Age of the Ayatollahs. Oxford University Press, 2009.

- Vatanka, Alex. The Making of the Shia Militancy: Iran and the Lebanese Hezbollah. Hurst, 2020.

- Wehrey, Frederic. Beyond Sunni and Shia: The Roots of Sectarianism in a Changing Middle East. Oxford University Press, 2017.

- Wehrey, Frederic. Sectarian Politics in the Gulf: From the Iraq War to the Arab Uprisings. Columbia University Press, 2013